الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٦٥**

الاثنين، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة السيد منيسي (سوازيلاند).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) **التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مذكرة من الأمين العام (A/69/315)

مشروع القرار (A/69/L.32)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ) إلى جانب البند ١١٥ من جدول الأعمال واتخذت القرار ١٥/٦٩ في جلستها العامة ٥١ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. كما يذكر الأعضاء أن رئيس الجمعية العامة، وفي الجلسة العامة ٥١ أيضا، قد أبلغ الوفود بأنه سيتم في وقت لاحق تخصيص جلسة للنظر في تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. وتم عقد هذه الجلسة للنظر في ذلك التقرير.

السيد لورينتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٣٤ الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم وعلى السماح للدول الأعضاء بالإعراب عن آرائها والإدلاء بالبيانات بشأن مضمون تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

التنمية المستدامة (A/69/315) وخياراتها بالنسبة للسياسات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة. ونحن نتوقع أن تعكس الأمانة العامة هذه الآراء والبيانات كجزء لا يتجزأ من مشروع القرار (A/69/L.32) الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة.

إن الجمعية العامة بتنفيذها للولاية المحددة في الفقرة ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، والنظر في هذا التقرير، إنما تتواصل مع جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة، ولا سيما تلك التي لم تتح فرصة لعرض آرائهم أثناء صياغة التقرير. ولسوء الحظ، فإن القواعد الإجرائية التي تنطبق على المشاركة في لجنة الخبراء الحكومية الدولية والتفاعل معها هي أكثر تشددا إلى حد كبير. ونعتقد أن الجلسة الحالية للجمعية العامة هي فرصة جاءت في الوقت المناسب جدا للتعويض عن العجز في التواصل مع اللجنة الحكومية الدولية.

ولا تعتبر المجموعة تقرير الخبراء كوثيقة تحث على اتفاق تام في كل التفاصيل، ولكن كأحد المدخلات الأخرى لبناء اتفاق مستقبلي مشترك بشأن أدوات التمويل ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وترى المجموعة أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تنته بعد، وأن آثارها لا تزال محسوسة في البلدان النامية، وأن علينا أن نشهد تحسنا في البيئة الدولية بغية تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وفي كل دولة، وتخليص البشرية من ربقة الفقر والجوع

وتعتقد المجموعة أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (٧) يوفران الإطار المفاهيمي، بما في ذلك في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لتعبئة الموارد من مصادر متنوعة وتحقيق الفعالية في استخدام الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولذلك، ينبغي ألا يقتصر التركيز على كيفية تعبئة الموارد المحلية، بل أيضا على كيفية حشد التمويل الدولي وزيادة تعزيز الجانب المنهجي من جوانب البيئة التمكينية، مثل أهمية وجود نظام مالي وتجاري مستقر متعدد الأطراف يوفر الحيز الكافي للسياسات والملكية الوطنية للبلدان النامية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ويدرك الفريق في البداية التوصيات الإيجابية الواردة في التقرير، مثل إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وقدرات كل منها، كما جاء في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وعلى الطريق إلى أديس أبابا، يجب أن نسترشد أيضاً بالفقرة ٢٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي تؤكد على أن أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق عالمياً في جميع البلدان، مع مراعاة مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

ومن الدلائل الإيجابية اعتراف الخبراء بالطابع التكميلي والطوعي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مقارنة بالتعاون بين الشمال والجنوب، وفقا لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والقرار ١/١٨ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتوصيات الواردة فيه. ومع ذلك، يؤسفنا إغفال الإشارة إلى الحاجة إلى توسيع نطاق الموارد المالية والبشرية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتأسف المجموعة لأن الخبراء لم يأخذوا في الاعتبار الولايات الأساسية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ولا سيما تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، كما اعتمدت في القرار ٦٨/٣٠٩، والترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تتعلق باستحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونشرها ونقلها، كما اعتمدت في القرار ٦٨/٣١٠.

كما يساور المجموعة القلق من أن التقرير يخرج عن الإطار المفاهيمي لمونتيري والدوحة، لا يتناول التمويل من

أجل التنمية المستدامة وفقا لإجماع ريو+٢٠. وفي هذا الصدد، لا بد من إبراز مفهوم المنافع العامة العالمية كمصدر للقلق، لأنه يعرض فكرة تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة وفي الصلات التي تربط ما بينها. ونحن ندرك بأن مفهوم المنافع العامة العالمية ربما كان بمثابة حل سريع لمساعدة الخبراء بدون أهداف التنمية المستدامة، التي كانت لا تزال في طور التكوين آنذاك. ولذلك، علينا أن ندرك أن الترحيب بالقرار ٣٠٩/٦٨، قد سد ثغرة حاسمة ومنح أهمية محورية لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة باعتباره الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولم تحظ أهمية إطار المتابعة المؤسسية للأمم المتحدة بالاهتمام الواجب في تقرير الخبراء، ولذلك ينبغي للدول الأعضاء مواصلة مناقشتها في الأشهر المقبلة.

ستنطوي مناقشة عملية المتابعة أيضا، على تقييم التأثير القاسي للأزمة المالية والاقتصادية الدولية على تنفيذ جدول أعمال التنمية، فضلا عن وسائل الانتصاف والإصلاحات المتوقعة لتمكين المجتمع الدولي وشرائحه الأكثر ضعفا من وضع استراتيجيات فعالة لتحرير البشرية من الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠.

ويقدم تقرير الخبراء إلى الدول الأعضاء خيارات لم تناقش بعد في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويقدم الفريق، في ضوء توافق الآراء الناجم عن أهداف التنمية المستدامة والمبادئ المشتركة القائمة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في الأمم المتحدة، الملاحظات الإضافية التالية بشأن تقرير الخبراء.

أولا، إن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة سيظل عنصرا محوريا في مناقشة استراتيجية التمويل من أجل التنمية.

وثانيا، يجب النظر في سلة الخيارات الـ ١١٥ المتعلقة بالسياسات التي قدمها الخبراء في ضوء تقرير الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، وأهدافه الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ الواردة فيه. وينبغي أن نبقى على الأهمية المحورية لأهداف التنمية المستدامة لكفالة النهج الكلي تجاه التنمية المستدامة الصادر عن عمليات مونتيري وريو+٢٠.

وثالثاً، يجب أن تكون المنافع العامة العالمية التي اقترحها الخبراء متماشية مع الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة في مجملها.

رابعا، يجب ألا يُغلّب إصلاح الموارد المحلية وتعبئتها، بما في ذلك من خلال الشراكات والتمويل المختلط، على الأهمية المحورية للتجارة الدولية والمسائل المنهجية من أجل حفز التنمية المستدامة.

خامسا، القطاع الخاص ليس حلا يسيرا للتنمية المستدامة بدون رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح بناء القدرات الوطنية وسياسات الإطار التنظيمي، لا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

سادسا، يجب عدم إعادة تحديد المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تشمل الجوانب المتعلقة بالسلام والأمن التي تحول الموارد من المبادرات الموجهة نحو التنمية. يجب ألا يكون ضمان تمكين المجتمعات والمؤسسات السلمية شرطا لمساعدة الدول الأعضاء. يجب أن يستمر تطبيق فعالية المعونة بدقة في التعاون بين الشمال والجنوب، نظرا لأن عمليات المتابعة للمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عقد في بوسان، كوريا، وما يتصل به من مبادرات، تشير إلى ترتيبات متعددة الأطراف دون تفويض صريح من الجمعية العامة.

سابعا، يدعو الفريق إلى الحاجة لاستئناف النقاش بشأن آليه المتابعة المؤسسية للأمم المتحدة، وكذلك بشأن إطار المساءلة من أجل مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص؛

ثامنا، بعض الخيارات التي اقترحها الخبراء فيما يتعلق بإدارة الموارد والطاقة يجب أن يتبعها مبادرات رائدة مماثلة للبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بمنح تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا وبراءات الاختراع، ولا سيما تلك المتصلة بالتكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا.

وأخيرا، أود أن أهنئ الرئيس مرة أخرى على عقد هذه الجلسة. ويشكر الفريق أيضا الميسرين المشاركين في هذه العملية، التي تدخل جلستها الموضوعية غير الرسمية الثانية غدا، على تفانيهما وصبرهما إلى أقصى الحدودفي التغلب على الاختلافات بشأن هذه المسألة الحساسة والهامة.

إن مجموعة الـ ٧٧ هي مجموعة متنوعة، ولكنها تدرك قيمة العمل المشترك وأهميته في الالتفاف حول أهمية تمويل الأهداف الطموحة والتحولية للتنمية المستدامة مع ما يقابلها من وسائل تنفيذ طموحة وتحولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام تركيا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك، إلى جانب جمهورية مولدوفا.

في البداية، وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أود أن أهنئ الخبراء المشاركين في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على عملهم الشاق. ونرحب بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية (A/69/315). فهو يعزز إطار توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بما يتماشى مع السياق العالمي المتغير وذلك بإعطاء نظرة شاملة ومنظمة بصورة منطقية ومبنية على تحليل جيد، للوضع وللتحديات ومجالات العمل الرئيسية، على الصعيدين العالمي والقطري على حد سواء. وتعترف اللجنة بالنموذج الجديد للتنمية المستدامة الذي ينطوي على الاحتياجات المتزايدة، ويسلط الضوء على تنوع المصادر – من القطاع العام إلى الجهات الفاعلة الخاصة – التي يمكن تعبئتها من أجل تمويل التنمية المستدامة.

ويتعين أن يؤخذ ثراء التقرير في الاعتبار في المناقشات القادمة. فعلى سبيل المثال، نرحب بإعادة التأكيد على مبادئ مونتيري حول مركزية السياسات والإجراءات على الصعيد القطري، والحاجة إلى النظر في جميع وسائل التنفيذ معا والدور الداعم الذي تؤديه البيئة الدولية التمكينية في التنفيذ إذا ما ساهمت جميع الأطراف بنصيبها. ونود أيضا أن نشدد على ضرورة مساهمة جميع الأطراف بنصيبها العادل.

يجب أن يتوخى مؤتمر أديس أبابا، حتى يكون ذا صلة، نهجا تطلعيا ويعكس الاتجاهات العالمية. إن توصيات تقرير اللجنة الحكومية الدولية ستساعدنا، في أديس أبابا، على تحديث توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة في نفس الاتجاه بحيث يؤخذ في الاعتبار التحدي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة.

وتتيح لنا الجودة العالية للتقرير فرصة كبيرة لجعل مفاوضاتنا السياسية المقبلة ترتكز على الوقائع وتحليل الخبراء الذين ترشحهم جميع المجموعات الإقليمية. سيشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المفاوضات الرامية إلى إعداد نتائج جدّية لمؤتمر أديس أبابا تستند إلى الحقائق، بينما يقترح إطارا طموحا وواقعيا سيتم على أساسه تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا.

السيد روزيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة بشأن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315). بصفتي عضوا في تلك اللجنة، سعدت بالعمل عن كثب مع الخبراء، ولذا أود الإشادة بالخبرة

والكفاءة المهنية والتوجيه الذي أبداه جميع أعضاء اللجنة في البحث عن الحلول التي قد تساعدنا على التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها.

وتعرب سلوفاكيا عن تقديرها لانعكاس أعمال اللجنة في التقرير التجميعي للأمين العام، على النحو الوارد يوم الخميس الماضي في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

وكان لهذه اللجنة ولاية طموحة تستند إلى نتائج ريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، وذلك باقتراح استراتيجية قائمة على الخيارات من أجل تمويل مستدام للتنمية المستدامة. في الواقع، فإن الكلمة الرئيسية الأولى للمستقبل الذي نصبو إليه في سياق الوضع العالمي المعقد، هي الاستدامة.

والتقرير غير إلزامي، ويقترح العديد من خيارات السياسة العامة التي يمكن تكييفها بسهولة مع احتياجات البلدان ويقترح إقامة شراكات لتمويل التنمية. وقد وسّع التقرير نطاق توافق آراء مونتيري وإدرج مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وشمولية الجميع هي العنصر الثاني الهام. ويجسد التقرير آراء الدول الأعضاء من المجموعات الجغرافية المختلفة. وقد تمكنت اللجنة بفضل مشاركة الخبراء من جميع أنحاء العالم ومساهماتهم، من أن تأخذ في الاعتبار الخصائص التي تنفرد بها المناطق والبلدان. وقد أخذت على عاتقها العديد من اقتراحات أصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.

ومن المهم احترام حقيقة أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته. ينبغي أن تكون الملكية والقيادة القطريتان، إلى جانب وجود بيئة دولية داعمة، في الطليعة لتمويل التنمية. وبالتالي، فإن النقطة الأساسية الثالثة هي الملكية والمسؤولية الوطنية. شدد مؤتمر ريو+٢٠ على الحاجة إلى اتباع نهج خلاقة في التمويل العالمي للتنمية المستدامة. وقد نظرت لجنة الخبراء في هذا الموضوع بعناية، وحددت استراتيجية طويلة الأجل لتمويل التنمية المستدامة بما في ذلك جميع الموارد الممكنة – المحلية والدولية، العامة والخاصة، بالإضافة إلى طرائق المزج بينها. وحددت لجنة الخبراء، الموارد المحلية كمصدر رئيسي للحكومات في وضع خططها المالية الوطنية، واحترام سيادتها في إعداد الاستراتيجيات الوطنية.

ويتضح من تقرير اللجنة أن القطاع الخاص يؤدي دورا هاما في تحقيق أقصى قدر من التدفقات المالية. وقد وضع العديد من البلدان النامية على مدى السنوات الماضية نظاما فعالاً للموارد ورأس المال الخاص التي تتم تعبئتها محلياً. وتلك إشارة على التقدم والنجاح.

ومع ذلك، وكما ذُكر آنفاً، ما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا حفازاً في تمويل التنمية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وعلينا أن نولي اهتماما أكبر لأضعف البلدان وتلبية احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، من قبيل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه ظروفاً متباينة وصعبة فيما يتعلق بخيارات التمويل. ينبغي لمخصصات المعونة المفردة لهذه البلدان أن تأخذ في الحسبان أولويات التنمية الوطنية، وأوجه الضعف والاحتياجات الخاصة لها.

نعتقد أن التقرير سيمثل مساهمة هامة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المقبل لتمويل التنمية. ويبرز التقرير التغيرات الرئيسية في السياق العالمي المتصل بإطار التمويل في المستقبل، بما في ذلك المسائل الاقتصادية والبيئية.

ليتسنى لنا تعبئة تمويل التنمية على نطاق واسع، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص. ونحتاج إلى شراكات جديدة لأدوات تمويل جديدة وابتكارية، ونؤيد الحوار بين منظومة الأمم المتحدة

وأصحاب المصالح المعنيين بوصف ذلك أداة هامة لتعزيز التعاون الموجه نحو النتائج في هذا المضمار.

وكما ورد في البيانات السابقة، فهذه ليست نهاية العملية ولا بدايتها. ويوجد تقريران للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء، وحدد بالفعل العديد من القرارات والمؤتمرات السابقة إطار العمل الذي يجب علينا العمل فيه. والآن، من المهم هذا العام أن تقوم جميع الدول الأعضاء باتخاذ خطوات حاسمة نحو تحديد إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. إن ذلك لا يمثل تحدياً فحسب ولكن ربما بداية جديدة حافلة بالفرص من أجل استدامة كوكبنا.

أعتقد أن المقترحات الواردة في تقرير اللجنة توفر أساساً جيداً للمناقشات المقبلة بشأن تمويل التنمية المستدامة. وإني لعلى يقين من أن جميع أفرقة الخبراء التي شاركت في إعداد التقرير مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة إذا ما طُلب إليها ذلك، وكذلك المشاركة في عملية صوغ الوثائق والاستراتيجيات الجديدة.

ستظل سلوفاكيا منخرطة بفعالية في المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، مع الأخذ في الحسبان أهمية خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد فرسغي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على تنظيم جلسة اليوم الهامة.

ترحب أستراليا بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315) الذي نعتقد أنه يشكل أساسا سليما جداً لمناقشاتنا المقبلة. ويوفر لنا التقرير تحليلاً رصيناً للحالة الراهنة لتمويل التنمية ويوفر لنا خيارات سياسة متسقة للنظر فيها. ونحن ممتنون جداً للعمل الشاق الذي قام به الفريق.

ووفقاً للتكليف الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، تتألف لجنة الخبراء الحكومية الدولية من خبراء يمثلون التوزيع الجغرافي العادل لجميع المناطق. وينتمي ثلثا الخبراء إلى البلدان النامية وإلى البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين، كذلك كانت الاقتصادات الناشئة الرئيسية ممثلة في اللجنة. وهذا يعني أن آراء الخبراء من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات الناشئة النامية في جميع مناطق العالم قد تجسدت في التقرير الذي تم إقراره بتوافق الآراء.

ويعتبر تقرير الخبراء مساهمة هامة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في العام المقبل. ويوفر التقرير إطاراً متماسكاً يحدد الفرص ويتضمن طائفة من خيارات السياسة بغية كفالة أن تكون استراتيجيات التمويل متكيفة مع احتياجات فرادى البلدان. وكما جرى في مؤتمر مونتيري، فقد ركّز تقرير الخبراء عن صواب على أهمية تمكين البلدان من الاضطلاع بمسؤوليتها عن وضع استراتيجيات تمويل تنميتها المستدامة.

الفكرة الرئيسية الواردة في التقرير مفادها أنه بالرغم من أن احتياجات تمويل التنمية المستدامة كبيرة، فالتمويل اللازم متوفر بالفعل في النظام الدولي. وإن التدفقات المالية الحالية يجب أن تعززها السياسات والاستثمارات والأدوات التي تهدف إلى تحقيق نواتج مثمرة للتنمية المستدامة. ومهما يكن من أمر، لكي نحقق هذا نحتاج إلى مجموعة من الخيارات التي تشمل جميع الجهات الفاعلة وجميع التدفقات.

إن تقرير الخبراء يستجيب استجابة مباشرة لولاية الفريق ويحدد خيارات السياسة العامة. ويفيد التقرير بأن السياق العالمي قد تغير تغيراً كبيراً منذ انعقاد مؤتمر مونتيري وأن الموارد المحلية العامة والخاصة تسيطر حالياً على تمويل التنمية. وإن بيئات السياسات العامة الوطنية هامة بنفس القدر للتمويل ذاته. فمن خلال السياسات المالية الفعالة في مجال الضرائب والإنفاق يمكن للحكومات معالجة الإجحاف والفقر.

وتوجد مجالات رئيسية أحدثت فرقاً تحويلياً في قدرة البلدان على تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك

السياسات الهادفة إلى دعم تعبئة الموارد المحلية؛ والسياسات الرامية إلى تطوير أسواق رأس المال المحلي؛ والسياسات الرامية إلى جذب استثمارات القطاع الخاص. وستوفر الخيارات الواردة في التقرير التدفقات المالية اللازمة لدعم قطاعات الصحة، والتعليم، والطاقة، والنمو، والوظائف، وستحدث فرقاً في حياة الناس. وعلينا دراسة هذه الخيارات وتحديد الدور الإيجابي والملائم الذي يمكن لكل بلد أن يؤديه على الصُعد المحلية، والإقليمية والعالمية. ومن الجدير بالذكر أن التقرير يشمل بالإضافة إلى الدول الأعضاء جميع الجهات الفاعلة، أي: القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والبرلمانيين والمواطنين. وإذا ما أردنا إحداث فرق، لا بد لنا من الاستثمار في المجالات التي تمس إليها الحاجة.

إن التقرير إذ يسلم بأن كل بلد سيختلف في نهجه، يتيح مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تختار منها البلدان وفقاً لما تمليه ظروفها الوطنية. وتنبع هذه الخيارات من العمل الحالي الذي تضطلع به جميع الجهات الفاعلة. ويسلم التقرير أيضاً بأن الحاجة تقتضي تعزيز الشراكة العالمية التي توفر بيئة ملائمة ممكنة لمساعدة البلدان على وضع استراتيجياتها الوطنية. ويتضمن هذا اعتماد قواعد تجارية واستثمارية منصفة تفضي إلى تحقيق التنمية؛ وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛ وإصلاح الإدارة الحكومية في المؤسسات المالية الدولية.

وبطبيعة الحال، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت هامة، لا سيما بالنسبة للبلدان غير القادرة على الحصول بسهولة على موارد تمويل أخرى، كالعديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية، والدول ذات الدخل المنخفض والدول الضعيفة. ولكن لا بد لنا من أن نوجه توجيها أفضل المساعدة الإنمائية الرسمية لمساعدة البلدان على إيجاد التمويل والاستثمار اللازمين لتنميتها.

ويوفر التقرير لنا أدلة وخيارات، ويبين أن بوسعنا تحقيقها. ويتعين علينا خلال الشهور المقبلة القيام بهذه الخطوة الأولى الرائعة والعمل يدا واحدة للوفاء بذلك.

السيد مامداني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كندا بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315) واستخدامها توافق آراء مونتيري كأساس لتحليلها. ونؤيد تأييداً تاماً الملاحظة الواردة في التقرير ومفادها أنه لا بد من تحديث إطار تمويل التنمية لكي يعكس تغير الحالة في تمويل التنمية.

ويجب أن يشمل الإطار الجديد القطاع الخاص بوصفه شريكا في التنمية، بما في ذلك المستثمرين، والهيئات الخيرية والأعمال التجارية، ويجب أن يرحب بمانحين جدد من القطاع العام مثل الصين، والهند والبرازيل. تؤيد كندا أيضاً الملاحظة الواردة في التقرير بشأن الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية كونها هامة جداً، ولا سيما عندما تكون الاحتياجات في أشدها والقدرة على تعبئة الموارد في أضعف درجاتها.

ولكن يجب علينا أيضاً أن نعترف، كما فعل واضعو التقرير، بأن المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها جزءا من التدفقات المالية الموجهة إلى البلدان النامية آخذة في الانخفاض، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية تتزايد أكبر من أي وقت مضى. إن الأدوات المستخدمة في تمويل التنمية قد توسعت أيضاً لتتجاوز المنح والقروض الميسرة إلى إدراج ضمانات القروض غير الميسرة، والضمانات، وآليات رأس المال والتمويل الابتكاري التي تعمل على حشد موارد القطاع الخاص. إن احتياجات التنمية المستدامة إلى التمويل هائلة. ومن الواضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية. ويتعين علينا تسخير جميع الموارد، العامة والخاصة، المحلية والدولية، ويجب الاستفادة من جميع التدفقات المالية بطريقة شاملة.

تقر كندا أيضا بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، بينما يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عن تعزيز بيئة دولية تمكينية. ونقر بالأهمية التي يوليها التقرير لتعبئة الموارد المحلية. فتعبئة الموارد المحلية أهم مصادر التمويل وأكثرها

استقراراً بالنسبة للبلدان النامية. وستواصل كندا العمل من خلال برامجنا الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز قدرة البلدان النامية على توليد الإيرادات وإدارتها.

ويقدم التقرير أيضا لمحة عامة مفيدة وشاملة عن حالة كل فئة من فئات الموارد المالية – المحلية والعامة، والمحلية والخاصة، والدولية والعامة، والدولية والخاصة. ونرحب أيضا بخيارات السياسة العامة ضمن كل فئة من الفئات الأربع، ونشيد بواضعي التقرير على اعترافهم بأهمية نماذج التمويل المبتكرة لمزج الموارد والخبرات الرسمية والخاصة.

من خلال التمويل المبتكر والشراكات، يمكننا العمل مع القطاع الخاص لدفع عجلة النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف. حققت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في نهج التنمية القائم على السوق، غير اننا ما زلنا بحاجة إلى المزيد من النماذج لإطلاق العنان للتمويل الإضافي والخبرة. كذلك نريد من الحكومات أن تكون أكثر ابتكارية وأن تكون عناصر حفازة على تقديم المساعدة. إن كندا، ومؤسسة التمويل الدولية، والاتفاق الشامل للتعاون الاقتصادي والتجارة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة غيتس كلها تقوم بذلك تحديداً من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي – منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة إعادة تصميم تمويل التنمية. وتهدف المبادرة إلى الجمع بين مؤسسات تمويل التنمية ومقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية، والمؤسسات ومستثمري القطاع الخاص لتحديد واختبار نماذج تمويل مختلطة عامة وخاصة بطريقة أكثر منهجية. وتترأس الفريق التوجيهي، السيدة كريستيان باراديس، وزيرة التنمية الدولية. ومن خلال المبادرة سوف نقدم شيئين عندما يحين وقت انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية والذي سيُعقد في أديس أبابا وهما، مجموعة من نماذج التمويل الابتكارية، وشراكات تمويلية جديدة مختلطة تؤدي إلى إقامة مشاريع محددة ونتائج إنمائية حقيقية.

بغية تمويل أهداف التنمية المستدامة، علينا أن نفهم سياقنا العالمي الجديد، والقيود المفروضة على التمويل العام والشراكات بين القطاع العام والخاص من أجل تنمية مبشرة بالأمل. وقد أسهم التقرير إسهاماً مفيداً في هذه الجهود بزيادة فهمنا لحالة التمويل من أجل التنمية واستكشاف آفاق فرص تمويل وشراكات جديدة من أجل التنمية.

السيد سوبير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان المشترك الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترحب بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315). ويمثل هذا التقرير مساهمة أساسية في تنفيذ خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥. ويرتكز التقرير على القيم العالمية لإعلان الألفية، وعلى الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وعلى توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية الشاملة ومشاركة أصحاب المصالح المتعددين.

نهنئ ونشكر خبراء اللجنة، ورئيسيها المشاركين وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة على تقريرهم الموجه نحو العمل والمرتكز على البينة والابتكارية والتحولية. ونبرز أيضاً الدور المزدوج للجنة الحكومية الدولية ولجنة الخبراء التي تمكنت من العمل باتساق في جو مهني وبناء جداً صوب تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التقرير العالي الجودة. فالنتيجة لا تدل على ما تتمتع به اللجنة من خبرة فنية فحسب بل تدل أيضاً على تفهمها لضرورة تناول المسائل الصعبة والحساسة بطريقة متوازنة ومنتجة. وتصدياً للتحديات الكبيرة التي تواجه البشرية في حقبة تتميز بالتكافل الكبير، لم تعد العملية معادلة يفوز فيه جانب بنسبة ما يخسره الجانب الآخر، بل يمكننا جميعاً أن نصبح رابحين، ونود أن نرى المفاوضات الحكومية الدولية تجري بنفس الروح البناءة من العمل معاً من أجل هدف مشترك.

في النهاية، يظل التنفيذ هو التدبير الوحيد للقيمة الدائمة لأعمالنا التحضيرية.

أولاً، يجب أن يكون التنفيذ الفعال مرتكزاً على إرادة سياسية قوية للاتفاق على خطة جديدة للتنمية شاملة وتحويلية لما بعد عام ٢٠١٥ تدمج عملية استئصال الفقر في التنمية المستدامة، بالاقتران مع أبعادها الثلاثة ووسائل التنفيذ، بما في ذلك تعبئة تمويل التنمية المستدامة من جميع المصادر.

ثانياً، إن التنفيذ الفعال بالاقتران بجعل الملكية بيد البلد وقيادته سيتطلب شراكة عالمية قائمة من الناحية المادية بحيث يمكنها أن تصبح مصدراً دائماً للدعم والإلهام لجميع الجهود الرامية إلى تنفيذها. وينبغي للشراكة العالمية الجديدة أن تتطور لكي تصبح موطناً ومركزاً لتبادل المعلومات لجميع جوانب التنفيذ، وتوفر آلية للرصد والمساءلة.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم.

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديرنا العميق لكل عضو من أعضاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. إذ أنه من دون مساهماتهم وتفانيهم والروح المهنية التي يتحلون بها، ما كان لنا أن نحصل على هذه النتيجة القيمة من اللجنة كما هو معروض علينا اليوم. ويوفر تقرير اللجنة (A/69/315) مجموعة من خيارات السياسة العامة لراسمي السياسات للنظر فيها واعتمادها بطريقة متوزانة. ويستند التقرير إلى تحليل وافٍ للتغيرات التي حدثت في السنوات العديدة الماضية في الساحة العالمية المحيطة بالتنمية المستدامة في العالم النامي، بما في ذلك التوسع السريع في تعبئة التمويل المحلي والتعاون بين بلدان الجنوب. يقدر وفد بلادي أيما تقدير جودة التقرير. ونقر بوجه الخصوص، بأن التقرير يشير إلى عدة مسائل هامة لوفدي، من قبيل النهج الذي يركز على الناس، ومنظور البرنامج والتعاون الثلاثي.

إن التحدي الذي ينتظرنا لتحقيق التنمية المستدامة كبير جداً. كذلك فإن التمويل اللازم لتحقيق الغرض هائل؛ ومع ذلك أود أن أذكر بأن المدخرات العالمية البالغة ٢٢ تريليون دولار في السنة تكفي للوفاء بالحاجة. إن عدم توفر الموارد المالية ليس هو التحدي الحقيقي الماثل أمامنا. بل أن التحدي الماثل أمامنا يكمن في كيفية استخدام موارد التمويل تلك بأنجع وأكفأ طريقة بالنسبة لمن هم بأمس الحاجة إليها. إن العنصر الرئيسي يتمثل في تعبئة الموارد المحلية التي تستأثر بالجزء بالرئيسي من التدفق المالي من أجل التنمية. وينبغي أن يرتكز نهجنا على مبدأ ملكية البلد الذي تدعمه الشراكة العالمية وتشد من أزره.

لقد أُعد التقرير بناء على الخبرة الفنية لدى فريق الخبراء المرموقين وتحليلهم. إن التقرير منذ عرضه ترد الإشارة إليه في عدد من اجتماعات المنظمات الدولية ومراكز البحث المعنية بالتنمية خارج الأمم المتحدة. كذلك أرسى التقرير أساساً بناءً لمناقشات العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. أود أن أذكر الجمعية بأن اللجنة كانت حكومية دولية في طابعها وصدر تفويض عملها بناء على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ريو+٢٠، وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (انظر A/68/970).

كذلك تمت مراعاة التوازن الجغرافي بالكامل عند تشكيل اللجنة. ونعتقد بوجه الخصوص، أنه من دون المشاركة الفاعلة والمساهمة البناءة لأعضاء من البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، ما كان للتقرير أن يُنْجز. فرؤساء الدول والحكومات لم يقولوا بأن التقارير الناشئة من ريو ينبغي تناولها على نحو يختلف عن غيرها من التقارير بالتحديد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية وهذا التقرير. نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي تقييم التقريرين على قدم المساواة بوصفهما من إسهامات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونلاحظ أيضا

في الدورة الختامية للجنة أن التقرير اعتُمد بالتصفيق ومن دون أي تحفظات عليه. نتوقع أن تستمر المناقشات في العمليات الدائرة، ولا سيما العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا.

ويوفر توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة إطارا مفاهيميا للنقاش، في حين ينبغي أن تدمج العناصر القيمة لهذا التقرير بشكل كامل. ويلتزم وفد بلدي بالمشاركة في النقاش مشاركة بناءة.

السيدة راجاوناريفيلو (مدغشقر) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتشكر المجموعة الأفريقية الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة من أجل الوفاء بولاية الفقرة ٢٥٧ من مرفق القرار ٢٨٨/٦٦ – الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ – وإتاحة فرصة للدول الأعضاء للإعراب عن آرائها بشأن مضمون تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315). كما تغتنم المجموعة هذه الفرصة لتتقدم بالشكر إلى لجنة الخبراء على عملها.

وتود المجموعة التأكيد على أن تعبئة التمويل المحلي والخارجي يعد أمرا بالغ الأهمية من أجل النجاح في الحصول على موارد لتمويل الاستثمارات اللازمة للوفاء بالأهداف الجديرة بالثناء لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترى المجموعة أن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سوف يتوقف بالتأكيد على وجود شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على نحو ما أكده التقرير. وقد قدمت اللجنة للدول الأعضاء خيارات واستراتيجيات مفيدة لتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر المحلية العامة والخاصة والمصادر الدولية. ولا ترمي تلك التوصيات سوى لتنشيط المناقشات بشأن تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتقدر المجموعة ذكر مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في التقرير. ومن الواجب علينا الآن صياغة إطار التمويل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمشيا مع مبادئ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وأهدافهما. وعند تناول ذلك المسعى الهام، من المهم أن نراعي حقائق التنمية وقدراتها ومستوياتها المختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى سبيل المثال، تتألف أفريقيا من ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا التي تعاني من ارتفاع مستويات الفقر ومظاهر الضعف الهيكلي ونقص الموارد البشرية، فضلا عن الضعف الاقتصادي. وهناك العديد من البلدان الأفريقية الأخرى التي تشكل جزءا من جماعات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن تستمر في التمتع بمعاملة تفضيلية في التجارة، والنفاذ إلى الأسواق، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، من بين مجالات أخرى.

وفي الواقع، هناك علامات أولية في أفريقيا على أن الدينامية الاقتصادية، إلى جانب تحسين أساسيات الاقتصاد الكلي، تتعلق بتوسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية. وعلاوة على ذلك، فقد استفادت المنطقة من التوسع في العناصر الرئيسية للتمويل الأجنبي، وهي التدفقات الرسمية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزى ذلك جزئيا إلى تعزيز الروابط الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب. أما الجزء الأكبر من التدفقات المالية الدولية فعادة ما يتركز على عدد صغير نسبيا من البلدان، بما فيها عدد قليل من أقطاب النمو دون الإقليمي وبعض الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، فإن معظم البلدان الأفريقية قد استمرت في الاعتماد بشكل رئيسي على المساعدة الإنمائية الرسمية لسد فجوة الموارد والحفاظ على تراكم رأس المال الذي تمس الحاجة إليه. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد على أن الالتزامات السابقة التي قطعتها البلدان المتقدمة بشأن التمويل من أجل تحقيق التنمية – بما في ذلك، في جملة أمور، من خلال جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج التنفيذ الخاص به،

وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية – أمر لا غنى عنه من أجل ترجمة التزام الشركاء ترجمة كاملة وفعالة إلى نتائج ملموسة في التنمية المستدامة.

وعلى النحو المبين في الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن تعزيز نوعية التمويل الخارجي وإمكانية التنبؤ به سوف يتطلب، من بين أمور كثيرة أخرى، أن يليه التشجيع على إعادة استثمار العائدات المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ من خلال تعزيز سياسات مساعدة لتشجيع هجرة رؤوس الأموال؛ والإبقاء على شركاء خارجيين يمكن مساءلتهم عن تعهداتهم، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا؛ وتشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية في التنمية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وبالتالي، إذا أردنا الشروع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه من الأهمية بمكان أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزاماتهم، بل وأن يعززوها.

ونود أيضا أن نؤكد على الحاجة إلى معالجة المسألة البالغة الأهمية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة التي تحرم أفريقيا من الموارد الإنمائية، فهي تعمل على استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، الأمر الذي يحد من قدرة بلداننا على الاستيراد. كما أنها تؤثر سلبا على تعبئة الموارد المحلية عن طريق الحد من قاعدة جمع الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تقوض سيادة القانون، وتعوق التجارة، وتزيد من تفاقم أوضاع الاقتصاد الكلي للبلدان. وتبين تقديرات من دراسات مختلفة أجريت مؤخرا أنه في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٨ فقدت أفريقيا بين ٨٥٤ بليون دولار و ١,٨ تريليون دولار لصالح التدفقات المالية غير المشروعة. أما آخر تقرير مرحلي أصدره الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا فيذكر أن المتوسط السنوي كان يتراوح بين ٥٠ بليون دولار و ١٤٨ بليون دولار. وتتجاهل كل التدفقات المالية غير المشروعة تقريبا القارة الأفريقية تجاهلا تاما وتتجه إلى بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. ونحن بحاجة إلى وضع إطار مؤسسي دولي وتحسينه بحيث يشجع على الوصول إلى مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة في القطاعين الخاص والعام.

كما يجب أن نعمل معا على وضع آلية لاستثمار التحويلات المالية على نحو فعال، والحد من تكاليف التحويلات المالية، وتحسين إدارتها الفعالة، وتعزيز آليات التمويل غير التقليدية الطويلة الأجل. كما نود التأكيد على أن إحراز التقدم في مجال الإدارة المالية العامة، والضرائب، وأسواق رأس المال وغيرها من المجالات لا يمكن أن يحدث في غياب القدرات البشرية والمؤسسية. فالحكومات التي تقوم بإجراء إصلاحات بهدف تحسين تعبئة الموارد المحلية كان عليها بشكل عام أن تستثمر في تحسين القدرات البشرية و/أو اكتساب مثل هذه المهارات من خارج بلدانهم.

وبينما نقر بأهمية تمويل التنمية، فإننا نلاحظ أن التمويل هو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته. ولعل الأهم من ذلك، أن عددا من الدراسات قد أظهرت كيف يمكن للتكامل الإقليمي أن يكون أداة قوية لتعزيز التحول الهيكلي وتشجيع أنماط نمو أكثر شمولا. ونظرا لمحدودية حجم الأسواق المحتملة على مستوى الدول المنفردة، فضلا عن التكاليف الثابتة المرتبطة بإنشاء آليات ملائمة للتنظيم والمراقبة، هناك مجال لتضافر الجهود على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لإنشاء مراكز تمويل قابلة للاستمرار داخل أفريقيا. وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي مجموعة واسعة من المبادرات بشأن تنفيذها، وهو ما يتطلب دعم المجتمع الدولي.

وتأمل المجموعة أيضا أن يُستخدم تخفيف عبء الديون في الإسهام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بنفس درجة

مساعدته على تحفيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر التجربة المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن أفريقيا لم تُتح لها فرصة للاستفادة من فوائد المشاعات العالمية، بما في ذلك تمويل التجارة وتغير المناخ، في جملة أمور. ولذلك، فإننا نؤمن بضرورة الإدارة المستدامة للمشاعات العالمية، وهي عامل مهم للتنمية.

كما تسلط المجموعة الضوء على أنه من المهم بشكل حيوي لتمويل التنمية في أفريقيا وجود هيكل مالي عالمي مستقر، يدعم إدارة المخاطر الاقتصادية العامة على الصعيد العالمي ويؤكد أهمية التدفقات المالية والاستثمارية، وليس المعونات، فضلا عن أنظمة تجارية متعددة الأطراف عادلة وشاملة للجميع.

وتعتقد المجموعة الأفريقية أنه سيكون لتغير المناخ آثار سلبية على البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، تؤكد مرة أخرى أنه ينبغي النظر في تمويل مكافحة تغير المناخ في المسار الصحيح، وهو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مشيرة إلى الالتزامات العالمية السابقة بتوفير التمويل فيما يتعلق بالمناخ من موارد جديدة ومنفصلة.

السيد نغ (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إن سنغافورة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أقدم بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

تود سنغافورة أن تشكر لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على تقريرها المفصل والثاقب (A/69/315). إن التقرير هو بمثابة إسهام هام في مناقشة وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن أنه إسهام مفيد في العملية الثالثة لتمويل التنمية.

وفيما يخص موضوع تعزيز منع أزمة الديون السيادية وتسويتها، التي جرى تناولها في الفقرات ١٦٥-١٦٨ من التقرير، تود سنغافورة أن تعرب مرة أخرى عن قلقها من أن الأمم المتحدة ربما لا تشكل المنتدى الأمثل لمثل هذه المفاوضات. وكما جاء في التقرير، فإن هناك مؤسسات مالية دولية راسخة، مثل صندوق النقد الدولي، في وضع أفضل للدفع بتلك المناقشات إلى الأمام. فلدى الصندوق الخبرة والولاية الضروريتان، وهو يقوم بالفعل بعمل جاد فيما يخص المسائل التقنية اللازمة لمعالجة وتعزيز عملية إعادة هيكلة الديون السيادية. وخير مثال على ذلك ما نشر مؤخرا بخصوص التغييرات المحتملة لعقود السندات السيادية الدولية، التي تركز على الإصلاحات التعاقدية المصممة لمعالجة مشاكل العمل الجماعي بغية إعادة هيكلة الديون السيادية بشكل منظم. وينبغي لنا جميعا أن نحث صندوق النقد الدولي على مواصلة تلك المداولات بحسن نية.

ولا نزال نأمل في استمرار المداولات مع إيلاء كل الاهتمام والاعتبار الواجبين للمصالح المعقدة والواسعة النطاق ذات الصلة، بما في ذلك ضرورة أخذ الحق التعاقدي لجميع الدائنين بعين الاعتبار في أي إعادة هيكلة للديون. ونحن نتطلع إلى حل ودي ودائم لهذه المسألة.

السيد جوشي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقده جلسة اليوم للنظر في تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

وتفي مناقشة اليوم، رغم أنها أتت متأخرة، بالولاية المنصوص عليها في الفقرة ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). ونحن سعداء بأن مشروع القرار الذي اعتمد اليوم (A/69/L.32) يشير مع التقدير إلى تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية، فيما نحيط علما أيضا بالتعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء في جلسة اليوم. ولما كانت هذه اللجنة لجنة خبراء ذات عضوية محدودة،

فإن من المهم أن تولي الاعتبار الواجب لآراء جميع الدول الأعضاء بشأن عملها فيما تمضي قدما في أعمالها.

وكان إنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية مطلبا رئيسيا للبلدان النامية، بل كان في الواقع أحد القرارات الرئيسية لمؤتمر ريو+٢٠، إلى جانب القرارات المتعلقة بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وإنشاء آلية لتسهيل استخدام التكنولوجيا. ونثني على أعضاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية على مداولاتهم المضنية والتفصيلية، التي أخذت بعين الاعتبار السلسلة الكاملة من القضايا المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة.

وبينما نسعى إلى اعتماد خطة جديدة للتنمية خلال العقد المقبل ومضاعفة جهودنا لتمويل التنمية المستدامة، فإن تقرير لجنة الخبراء، بمجموعة الخيارات التي يتيحها للبلدان للاختيار من بينها، حسن التوقيت للغاية أيضا. وفي رأينا، يتضمن التقرير إسهامات الخبراء الممثلين في اللجنة. لذلك، لا تشكل نتائجه اتفاقا حكوميا دوليا. وأيضا لم يكن يُقصد من تقرير اللجنة أن يحل محل الإطار الذي يوفره توافق آراء مونتيري، وهو لا يحل محله.

ويجب على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي يشكل تقرير لجنة الخبراء إسهاما فيه، توفير نهج كلي ومتوازن، يجسد الاحتياجات والتحديات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية، مع النظر أيضا في سبل تقديم دعم جديد وإضافي لتمويل مسارات تنميتها المستدامة. ويتضمن تقرير لجنة الخبراء توصيات عامة. وبالتالي، فإنها تحتاج إلى تبسيط من خلال الحوار الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية قبل تقديم مقترحات ملموسة أكثر تفصيلا لتمويل التنمية.

وفي العديد من المجالات ذات الصلة، فإن التوصيات والخيارات التي اقترحتها لجنة الخبراء مهمة. ويعترف التقرير بالقضاء على الفقر باعتباره الهدف الأساسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن يظل هذا الموضوع المحور الرئيسي لمؤتمر تمويل التنمية أيضا. كما يجب أن تشكل شواغل أكثر من ١,٣ بليون شخص يعيشون في فقر أولوية في مساعينا.

كما يؤكد التقرير مركزية مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في سياق تمويل التنمية المستدامة. وهذا تأكيد هام. وكما أكدنا من قبل، فإن فكرة العالمية لا تتناقض مع مبدأ التمايز. وفي الواقع، يتضمن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة كلتا الفكرتين.

ويقر التقرير بالتحديات المزدوجة التي تواجهها البلدان النامية، متمثلة في عدم وجود حماسة لدى المستثمرين للاستثمار في التنمية المستدامة، من جهة، وحدود التمويل العام المحلي بفعل الطلب التنافسي على الموارد العامة، من جهة أخرى. ولذلك، فإنه يؤكد الأهمية المركزية للدعم الدولي للبلدان النامية لتمكينها من متابعة مسارات التنمية المستدامة.

وللأسف، فإن تقرير لجنة الخبراء لم يتمكن من مراعاة أهداف التنمية المستدامة التي وُضعت بالتوازي مع عمله. وتشكل أهداف التنمية المستدامة التي تم الاتفاق عليها، على حد قول الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ”مجموعة أولويات عالمية متكاملة وغير قابلة للتجزئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة“. وعلى هذا النحو، ينبغي بالتالي للعملية التحضيرية لمؤتمر تمويل التنمية ألا تهدف فحسب إلى تحديث إطاري مونتيري والدوحة، ولكن أيضا الخيارات التي اقترحتها لجنة الخبراء، وذلك لوضع استراتيجية تمويل متماسكة وشاملة لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

ولا يمكن فهم مفهوم التنمية المستدامة إلا من حيث التركيز المتوازن على ركائزه الثلاث – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يجب أن يُقر عملنا بشأن تمويل التنمية أيضاً بذلك

الجانب الإلزامي وألا يبالغ في التمويل المتعلق بالمناخ، الذي لدينا، بأي حال من الأحوال، مسار مناقشات خاص به.

إن الجهود الطموحة من جانبنا لإيجاد حلول من أجل تمويل التنمية شرط أساسي لخطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥. ونأمل أن تقدّم المجموعة المقترحة من الخيارات الواردة في تقرير لجنة الخبراء إسهاماً مفيداً لمداولاتنا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

السيد مؤمني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بصفتنا دولة عضوا في الأمم المتحدة فيما يتعلّق بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنيّة بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأن أضيف بعض النقاط بصفتي الوطنية.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لعمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية وما أسفر عنه من نتائج، والتي هي بالفعل نِتاج حوالي ١٢ شهراً من المناقشة المتعمّقة فيما بين أهم الخبراء بشأن تمويل التنمية. وبعد النظر في تقرير لجنة الخبراء، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن محتوياته والخيارات المقترحة فيه.

أود أن أؤكد مجدداً، مثلما قيل بالفعل في هذه الجلسة، بأننا نعتقد أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة لا يزالان يقدمان الإطار المفاهيمي لتعبئة الموارد وفعالية استخدام التمويل اللازم لتحقيق خطة التنمية.

ليس هنالك صلة دلالية تذكر بين مختلف أجزاء التقرير – وعلى سبيل المثال بين السياق العالمي وخيارات تمويل التنمية المستدامة المتكاملة. فقد أثبتت البلدان أنها لن تتمكّن من تحديد الأولويات إلى أن تكون قد استغلّت مواردها المحلية استناداً إلى ظروفها الخاصة بها، وإذا كانت الظروف الخارجية والداخلية غير مؤاتية، سيتأثر تحديد الأولويات المحلية أيضاً. وما من شك في أن تعبئة الموارد المحلية ينبغي أن يحظى بالأولوية في هذه العملية. وينبغي ربط هذه المسألة، التي هي الموضوع الرئيسي للجزء السادس، مع الجزء الرابع في السياق العالمي، ومع الجزء الخامس في النهج الاستراتيجي، وخاصة مع الجزء السابع في الحوكمة العالمية.

بوجود هذا الإطار في التقرير، يقع معظم العبء على البلدان النامية كما لو كانت قادرة على تحمله ولكنها ببساطة أهملت القيام بذلك. ونعتقد أن الربط السليم بين مختلف أجزاء التقرير كان سيحل سوء الفهم هذا ويضع العبء على عاتق الجهات الفاعلة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نشير إلى الفقرة ١٣ من التقرير، التي لا ينطبق معناها، في رأينا، على الأجزاء الأخرى من التقرير.

وبالمثل، في شرح نطاق احتياجات التمويل، يثير التقرير مسألة المنافع العامة العالمية ويربطها بحماية البيئة العالمية ومكافحة تغير المناخ. وبالنسبة لوفد بلدي، هنالك نقطتان هامتان جداً في هذا الصدد: أولاً، إن القضايا البيئية، بما في ذلك ما يتصل بها من تمويل، لها إجراءاتها الخاصة التي هي جزء لا يتجزأ منها وينبغي عدم الخلط بينها وبين إجراءات تمويل التنمية حتى لا تلقي بظلالها على هذه العملية؛ ثانياً، إن البنك الدولي، عند الإشارة إلى مسألة المنافع العامة العالمية، يثير فئات خمس من القضايا، كلها مثيرة جداً للاهتمام ومن المهم التصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، عند الإشارة إلى التدفقات المالية غير المشروعة في الفقرة ٦٦، يسلم التقرير في الحاشية ٤٠ منه بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتدفقات غير المشروعة، وفي الوقت نفسه، يبين في الفقرة ١٦٣ أنه ينبغي في هذا الصدد توخّي أفضل استخدام للمعايير والصكوك الدولية القائمة،

حتى أنه يشير إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وشبكتها من الهيئات الإقليمية مثالاً على تلك المعايير والصكوك.

وعلى الرغم من أن التقرير يسلم بضرورة نظام مالي مستقر، فإن أهمية المسائل المنهجة والآثار السلبية المحتملة للحالة الاقتصادية والمالية الدولية لم تعالج على النحو الواجب. وحتى عندما يركز على مسائل من هذا القبيل، فإن أدوار البلدان النامية والمتقدمة النمو غير موضحة بجلاء. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً إشارة جيدة في الجزء السابع إلى الدور الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قادرة على أدائه في الحوكمة العالمية. ومع ذلك، فإنه لا يفي بوضع أي خيارات أو مقترحات، على عكس الجزء السابق من التقرير.

وفي الختام، كانت هناك بضعة اجتماعات مشتركة خلال العام الماضي للفريق العامل المفتوح باب العضوية ولجنة الخبراء الحكومية الدولية. ومع ذلك، يبدو أن نتائج أي منها لم تتماشَ مع الأخرى. يأمل وفد بلدي بإخلاص أن تشمل عملية التشاور الحكومي الدولي للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية مزيداً من تعزيز الاتساق مع عملية التشاور الحكومي الدولي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحيث أن النهج الذي يتبعه أحدهما سوف ينعكس على الآخر.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم حدث اليوم. وأود أيضاً أن أشكر جميع الخبراء الذين شاركوا في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على عملهم الشاق وأن أهنئهم على النتائج الإيجابية. تتشرّف إستونيا بأن تكون عضواً في لجنة الخبراء ولذلك فقد وجدنا لزاماً علينا أن نأخذ الكلمة اليوم بصفتنا الوطنية.

ترحّب إستونيا بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315). ويستند هذا التقرير إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، مع الأخذ في الاعتبار تغير السياق العالمي. ويقدم التقرير رؤية شاملة ومنطقية وذات تحليل جيد عن الوضع الراهن والتحديات. وتسلّم اللجنة بأن احتياجات تمويل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة هي احتياجات واسعة النطاق. ومع ذلك، فإننا في الوقت الراهن نفتقر إلى الشفافية والبيانات الكافية. ويجب أن يكون لدينا فهم أفضل لحجم هذه الفجوة الكبيرة – بيئياً واجتماعياً واقتصادياً.

وسوف نحتاج إلى الاستفادة من جميع الأموال – العامة والخاصة، الوطنية والدولية – للوفاء باحتياجات التمويل. وفي حين أن التمويل العام يفيد أساساً الأفقر والأكثر ضعفاً، فإن التمويل الخاص متزايد الأهمية وينبغي أن يخصص للتنمية المستدامة. يبين التحليل الوارد في التقرير أن للحكومات الوطنية دوراً رئيسياً تضطلع به في زيادة الإيرادات المحلية الأساسية والوظائف الاقتصادية والاجتماعية وفي تهيئة بيئة مواتية لإدماج جميع الشركاء المحتملين من أجل كفالة التنمية المستدامة.

أما جمع الضرائب ومكافحة الفساد بصورة أكثر فعالية فيكتسيان أهمية، ولكن لا بد من وضع السياسات العامة المناسبة وتخصيص النفقات العامة على نحو سليم تمثل من أجل تحقيق نتائج دائمة في تنمية المجتمعات. ويجب علينا تحسين إدارة الموارد العامة على الصعيدين القطري والدولي. كما يجب علينا تحسين المساءلة والشفافية. وأود أن أشدد على أننا نعلم من تجربتنا الوطنية أن سيادة القانون والحكم الرشيد يشكلان أفضل الظروف لتحقيق الفعالية والوصول إلى النتائج المرجوة.

وسيركز المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا، على تلك المسائل الهامة. وإننا لنعلق آمالا كبيرة على نتائج المؤتمر، حيث ينبغي أن تكون تطلعية وتجسد

الاتجاهات العالمية. وينبغي أن تكون طموحة وواقعية في الوقت ذاته. ولقد قام فريق الخبراء بالفعل بعمل كبير في جمع الحقائق وتحليل الاتجاهات الحالية. ولذلك، فإننا نرى أن التقرير ينبغي أن يعمل بمثابة الأساس الرئيسي للمناقشات السياسية المقبلة.

السيدة فون ستيغر فيبر (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على ما قامت به من عمل ممتاز وعلى عرض تقريرها (A/69/315). ويعني اعتماد هذا التقرير العالي الجودة من خلال قرار الجمعية العامة القائم بذاته أنه سيحظى بالاهتمام والتقدير الذي يستحقه، إذ إنه يشكل الدعامة الفكرية للمناقشات التي يقوم عليها مؤتمر أديس أبابا.

وبالتالي، تؤيد سويسرا تمام التأييد اعتماد مشروع القرار (A/69/L.32).

ونحن مقتنعون بأن تقرير اللجنة الحكومية الدولية يفي بالتوقعات العالية التي أعربت عنها الدول الأعضاء قبل إصداره. وخلال المناقشة المواضيعية الأولى بشأن تمويل التنمية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر، شهدنا جميعا المناقشات الناقدة والبناءة استنادا إلى التقرير. واستندت الوفود – سواء كانت ممثلة في اللجنة الحكومية الدولية بأحد الخبراء أم لم تكن – في تدخلاتها الكبيرة على تقرير لجنة الخبراء. فمثل هذه المناقشات على وجه التحديد هي ما يلزمنا الآن. وإذا تمكنا من مناقشة التقرير وما يطرحه من خيارات من وجهات نظر مختلفة بصورة منفتحة، فإن ذلك سيقودنا إلى التوصل إلى نتائج أفضل وأكثر أهمية.

أما تمويل الخطة العالمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ للتنمية المستدامة فيتطلب أن نضع إطارا شاملا لتقديم المساعدة الإنمائية، وتمويل مكافحة تغير المناخ، وتدفقات القطاع الخاص، وسائر مصادر التمويل الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا تمثل هذه التدفقات المختلفة بدائل كل منها للآخر، بل إنه يمكنها تعزيز وحفز بعضها البعض إذا خُصصت الحوافز ووُضعت السياسات وأُبرمت الاتفاقات الدولية المناسبة. وهذا هو الاستنتاج الرئيسي لتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وتتضامن سويسرا تماما مع هذا الرأي. ويستند التقرير إلى تحليل قوي للمتطلبات المتعلقة بتمويل الخطة العالمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥، ويقترح مجموعة من خيارات السياسة العامة التي من شأنها توجيه المناقشات في العملية المفضية إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا.

ويتسم التقرير بثلاث خصائص نقدرها على وجه الخصوص. أولا، يكشف التقرير عن الهيكل اللامركزي الذي تُتخذ في إطاره القرارات بشأن التمويل في عالم اليوم المترابط والمعولم. ويتمثل التحدي الذي يواجه واضعي السياسات في حفز المزيد من هذه المصادر المتنوعة واللامركزية للتمويل وتوجيهها نحو الاستثمارات المرجوة في التنمية المستدامة. وبالنسبة لمؤتمر أديس أبابا، فإنه بالتالي من الأهمية بمكان أن نراعي أنه لا توجد هيئة واحدة لاتخاذ القرارات أو سياسة بمفردها يمكنها القيام بهذا العمل؛ ونحن بحاجة إلى تعزيز الأهمية الاقتصادية للاستدامة في جميع المجالات وكفالة تعبئة التمويل وتخصيصه بشكل منهجي من أجل تشكيل مستقبل مستدام للجميع.

ثانيا، يوضح التقرير أن تقديم التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة يرتبط كثيرا بسياسات تشجيع الاستثمار في التنمية المستدامة بقدر ارتباطه بزيادة التدفقات المالية. ويجب مواجهة التحديات الحاسمة المتعلقة بالسياسات في هذا الصدد، بما في ذلك العلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر التمويل؛ ومعالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز الشفافية في المخصصات المالية؛ والاستفادة من الموارد المحلية بفعالية وعلى نحو منصف؛ وتهيئة الأدوات المالية لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما في أقل البلدان نموا، حتى يتسنى لها توفير فرص العمل وسبل العيش للفقراء.

ثالثا، يتضمن التقرير الحلقة المفقودة في مونتيري والدوحة – وهي العنصر البيئي لتمويل التنمية المستدامة – بطريقة منهجية في جميع فئات التمويل؛ المحلي والدولي، والعام والخاص. حيث يلزم تناول التمويل البيئي في المناقشات، بما في ذلك التمويل المتعلق بالمناخ. وسيساعد الإدماج المنهجي لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على تحقيق أقصى قدر من التآزر وعلى تناول أوجه التبادل بين مختلف الأولويات على النحو الواجب، مما يؤدي إلى تحسين الفعالية والكفاءة العامة لجهود التمويل إلى حد كبير.

وبطبيعة الحال، فإن التقرير لم يقدم حلولا لجميع القضايا المتصلة بتمويل التنمية المستدامة. فبينما سلط الضوء على العدد الكبير من الخيارات الاستراتيجية، فإن الأمر الآن يتوقف على الدول الأعضاء لتحديد الأولويات وترجمتها إلى أفعال. وفي مناقشات أخرى، علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار كيف يؤثر التمويل على مختلف فئات السكان، ولا سيما النساء. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون المساواة بين الجنسين، ويجب أن تجسد المناقشات المتعلقة باحتياجات التمويل هذا الواقع. فالاستثمار في المرأة، ولا سيما الفتيات، سوف يستفيد منه المجتمع، والاقتصاد، والبيئة ككل.

والتحدي الآن هو تحد يواجهنا نحن. وبداية من الآن وحتى منتصف تموز/يوليه في أديس أبابا، سيكون على الدول الأعضاء استخدام التقرير الممتاز للجنة الخبراء والانتقال من وجود عدد كبير من خيارات السياسة العامة إلى الخلوص لتوصيات محددة في الوثيقة الختامية للمؤتمر. إن المهمة شاقة، فاحتياجات التمويل ضخمة والوقت قصير. بيد أن لجنة الخبراء وضعت أيضا الرسالة الأهم في بداية تقريرها، في الفقرة ٢٢: وهي أن ”الاحتياجات ضخمة والتحديات أمام الوفاء بها هائلة، ولكن يمكن التغلب عليها“. وإننا لنتفق تماما مع ذلك.

وأود أن أختتم بقول إن سويسرا تتطلع إلى المشاركة في الجلسات المواضيعية الموضوعية غير الرسمية هذا الأسبوع وفي بقية العملية التحضيرية لمؤتمر أديس أبابا.

السيد مصطفى (مصر): أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وممثل مدغشقر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس على جهوده في عقد هذه الجلسة مما يمكننا من الوفاء بالولاية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) وفي نفس الوقت إعطاء الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة الفرصة للتعليق على التقرير (A/69/315)

يرحب وفدي بعمل اللجنة الحكومية الدولية ويحيط علما بتقريرها الذي يوفر للدول الأعضاء مجموعة واسعة من الخيارات لتقرير السياسات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة والتي نعتقد أنها ستوفر مدخلات قيمة للمناقشات التي ستجرى في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ونؤكد من جديد موقفنا ومؤداه أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية يمثلان الإطار المفاهيمي لتعبئة الموارد المالية اللازمة من أجل التنمية المستدامة.

بينما نسلم بأن هناك تطورات إيجابية في السياق العالمي، ولا سيما في زيادة مساهمات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ندرك أن من المهم بنفس القدر إبراز التحديات المستمرة التي تواجه البلدان النامية، حيث معدلات النمو لا تزال أقل من تلك التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما تجلى بوضوح في الانخفاض في صافي حافظة التدفقات الداخلة إلى تلك البلدان وفي الفجوة المتزايدة في نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا بد من التصدي لتلك التحديات إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى ضرورة معالجة المسائل الشاملة إذا ما أردنا تهيئة بيئة دولية تمكينية مواتية للتنمية يمكن في ظلها تمكين البلدان النامية. وينبغي أن يكون ذلك هو الهدف الاستراتيجي والنهائي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

يلاحظ وفدي مع التقدير أن التقرير يحدد الدور المهم الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في التعاون المالي الجوهري والتقني المقدم للعديد من البلدان النامية، وستظل هذه المساعدة بالغة الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة.

ونشيد باعتراف التقرير بمبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، على النحو الوارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ونقر بأنه، بينما تقع أساسا مهمة تحقيق التنمية المستدامة على عاتق الدول الأعضاء، فثمة مسؤولية عالمية عن توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الإنجاز، والتوصل إلى استراتيجية فعّالة لتمويل التنمية المستدامة لتيسير تعبئة الموارد واستخدامها استخداما فعالا في تحقيق التنمية المستدامة، إذ لا يمكن أن تُلقى المسؤولية حصرا على عاتق البلدان النامية من دون مراعاة حقائق الحالة. في هذا الصدد، نود أن ندلي بالتعليقات التالية.

في حين أن دور الموارد المحلية في تمويل التنمية المستدامة واضح، فإن دور الموارد المالية الدولية، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، هام بنفس القدر، وحيوي للوفاء بالالتزامات الدولية في هذا الصدد. ومن المهم أيضا التشديد على أن الدعوة إلى ضرورة تحسين النظم الضريبية يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا انخفاض نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية. إن بعض الخيارات الواردة في التقرير، وبالتحديد تلك المرتبطة بالتشدد في الإنفاق العام، لا تأخذ في الحسبان الواقع الذي يستلزم هذا الإنفاق في بلدان كالبلدان المستوردة الصافية للأغذية، أو في البلدان النامية التي لا يمكنها الحصول على الوسائل اللازمة لتوليد الطاقة من خلال التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا. إن التحويلات الخاصة عبر الحدود من الأفراد والأسر المعيشية المشار إليها في التقرير طريقة أخرى لوصف التحويلات المالية التي نعتقد أنها ينبغي أن لا تكون مجمعة كمصدر للتمويل الدولي بسبب الطابع الفريد لها وتركيزها على إعالة أسر المهاجرين في بلدانهم الأصلية. ينبغي أن تشمل الإشارات إلى تحسين استخدام التحويلات المالية مناقشة الحاجة إلى إقامة نظام تجاري دولي أفضل وأنصف يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع الأساسية الدولية، وبالتالي يمكِّن من توجيه نسبة أكبر من التحويلات المالية إلى الاستثمار.

ويتطرق التقرير أيضا إلى بعض المسائل التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها بين الدول الأعضاء، مثل نتائج الاجتماعات الأربعة الرفيع المستوى للمنتدى بشأن فعالية المعونة ومفهوم المنافع العامة العالمية. ويتطرق التقرير أيضا إلى مسألة التمويل المتعلق بتغير المناخ التي يجري النظر فيها حاليا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وينبغي أن لا تعالج في إطار عملية تمويل التنمية، وأن تأخذ في الحسبان أن تمويل تغير المناخ ينبغي أن يكون تمويلا جديدا يضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تمويل التنمية كونه يستهدف غرضا محددا، ألا وهو التخفيف من وطأة التكاليف الإضافية والمعاناة التي تتحملها البلدان النامية في جهود التكيف والتخفيف للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ.

يتناول التقرير أيضا مسألتي الشفافية والمساءلة. ولدى التصدي لهما، من المهم التشديد على عدم معالجتها في نطاق أو ولاية توافق آراء مونتيري أو إعلان الدوحة. أما وقد قلت ذلك، فمن المهم الإشارة إلى أن التقرير بتطرقه إلى هاتين المسألتين يحدد الحاجة إلى تحسين عملية جمع البيانات وتعزيز الرصد، بينما لا يجيب على السؤال المتعلق بكيفية تحقيق

هذه المساءلة بصورة متبادلة – بالتحديد فيما يتعلق برصد تنفيذ الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والكيانات الخاصة لالتزاماتهم، أو باتخاذ تدابير ملموسة من أجل الحصول على التدفقات المالية، واسترداد الأصول المسروقة.

وفي الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن اهتمامنا بالعمل مع الرئيس بشأن هذه المسألة.

السيدة إينغلبريشت شادتلير (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذا الجلسة التي تهدف إلى تحليل تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

يعتقد بلدي أن التمويل عنصر رئيسي في عملية تحديد أهدافنا لما بعد عام ٢٠١٥. لذلك من الضروري أن تتحول وتنفذ الالتزامات التي قُطعت في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية بالوسائل الملموسة. في هذا الصدد، تشارك فنزويلا في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المكلفة بتحليل خيارات السياسة العامة من أجل وضع استراتيجية فعّالة لتمويل التنمية المستدامة. لقد كانت المناقشة عملية طويلة ومثيرة للاهتمام، واقتضت بحكم طابعها التأمل في مختلف الآراء والمواقف المتعلقة بتمويل التنمية، والقرارات الهامة للمساهمة في المؤتمر الدولي الثالث المقبل لتمويل التنمية والمقرر عقده في أديس أبابا. ونشعر بالامتنان للميسرين، السفيرين منصور مختار وبيرتي ماجانن، وكذلك لأعضاء فريق اللجنة على عملهم الشاق خلال العملية.

بالإضافة إلى ما جاء في البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، أعرب بلدنا أثناء عمل اللجنة عن القلق إزاء الإشارة إلى الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعّال يستخدم حاليا كبديل لمبادئ المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة. هذا يتجاهل العلاقة غير المتكافئة بين الجهات المانحة والمستفيدة ويفترض أن عدم الفعالية في الحد من الفقر والإجحاف الاجتماعي داخل الدول مرده فقط إلى ضعف أداء الدولة، والحلول لذلك تقنية. وفي نفس الوقت، يتجاهل أهم مجالات السياسة العامة ذلك أن بوسع المساعدة الإنمائية الرسمية أن تقدمها، مثل الاستثمار الأجنبي والتجارة، وكذلك من بين أمور أخرى الحصول على التكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها تأثير حاسم. ويناقش التقرير أيضا الحاجة إلى القضاء على إعانات الوقود الأحفوري التي أعربنا عن تحفظاتنا بشأنها بسبب أثرها المحتمل على السياسات العامة للدول.

ولا بد من أن يُنفذ تمويل التنمية من منظور يدرك بأنه لا يوجد معيار واحد أو نموذج واحد للمساعدة يمكن أن ينطبق بنفس القدر على كل بلد. ويجب تعديله بمرونة ليتناسب مع الاحتياجات والسمات الخاصة لكل بلد على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية وخطط التنمية. وينبغي أن تُدمج أيضا المسائل الشاملة لكل القطاعات الأخرى التي تؤثر في قدرة الدول على الاستجابة ماليا لمسائل من قبيل الديون، والاختلالات في الميزان التجاري، وعمليات نقل التكنولوجيا، من بين أمور أخرى.

من المهم للغاية ضمان وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية وذلك لضمان الديمومة والاستقرار وإمكانية التنبؤ بالموارد اللازمة لتفعيل الأنشطة الإنمائية.

ولا يمكن أن تخضع المساعدة الإنمائية الرسمية للتقييم والشروط التي تضعها البلدان المتقدمة النمو أو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تسعى للتدخل في حق الدول السيادي في تحديد نماذجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من تقدير بلدي للإسهامات المقدمة طواعية من جميع الأطراف الفاعلة المهتمة، بما في ذلك مشاركة

الحركات الاجتماعية المنظمة، فإننا نعتقد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات الإنمائية وتنفيذها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمويل. ولذلك، سيتعين دوما إقامة تحالف مع هذه الأطراف الفاعلة في إطار هذه المعايير.

وفي الختام، تؤكد فنزويلا مجدداً التزامها بالمشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المراحل المقبلة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشدد على ضرورة قيام الدول بالعمل مجتمعة على التوصل إلى اتفاقات لتعزيز استراتيجيات القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي، بما في ذلك وسائل تنفيذها وتمويلها.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكرك ،سيدي، وأن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام.

في البداية، تود المملكة المتحدة أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وترحب المملكة المتحدة بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315). إنه عمل هام وزاخر بالمعلومات قام به خبراء حكوميون دوليون، يجمع بشكل فعال بين المنظور الحكومي الدولي والقوة الفنية ونطاق واسع من الخبرات. يستند تقرير اللجنة الحكومية الدولية إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). ويدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ويأخذ في الاعتبار كيفية إسهام جميع أشكال التمويل وجميع الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة. وترحب المملكة المتحدة بتأكيد التقرير أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالمُ اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بتحليل التقرير للموارد من أجل تمويل التنمية. وفي حين أن الاحتياجات هائلة، إلا أن الموارد اللازمة متوفرة. ولكن ينبغي أن تُتاح وتُوّجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وترحب المملكة المتحدة بإحتواء التقرير على رسالة واضحة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعتقد المملكة المتحدة أنه ينبغي الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية حيث الاحتياجات أشد ر وتقل القدرة على التمويل الذاتي. وندرك أيضا أهمية أن يكون التمويل الدولي العام بشروط تساهلية أقل، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. ونرحب أيضا بأن التقرير يحدد بوضوح أهمية الملكية الوطنية، وتعبئة الموارد المحلية وتدفقات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المسألة الهامة المتمثلة في التدفقات المالية، وقد جاء التقرير واضحاً بشأن ضرورة البيئة المؤاتية والخيارات السياسية على جميع المستويات، الوطنية والدولية. وذلك تأييد قوي لنهج واسع وطموح بشأن طرق التنفيذ في عملية تمويل التنمية.

وتود المملكة المتحدة التأكيد مجددا على الدعوة التي وجهها الآخرون هنا هذا الصباح إلى أنه ينبغي استخدام المناقشات القادمة لتحليلَ الخبراء ومقترحاتهم المتمعنة الواردة في التقرير والبناء عليها. ونرحب بخريطة الطريق التي وضعها الميسران المشاركان لعملية تمويل التنمية في هذا الصدد. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في العام المقبل. وخلال الأشهر المقبلة، سوف تتاح لنا الفرصة جميعاً للقيام بمزيد من العمل بشأن الخيارات السياسية الواردة في التقرير. وسيشكل مؤتمر أديس أبابا إسهاماً كبيراً في تعبئة التدفقات المالية – الخاصة والعامة والوطنية والدولية – لأغراض التنمية واستخدامها بشكل فعال. وإذا أردنا أن نضع خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، لا يسعنا أن نتجاهل أيا من الموارد المتاحة.

وتلتزم المملكة المتحدة بالاضطلاع بدورها من اجل إنجاح مؤتمر أديس أبابا، ونتطلع إلى العمل بشكل بناء مع جميع الشركاء في الأشهر المقبلة.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأتكلم بشأن تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المتعلق بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

يسرنا أن نرى أن اللجنة الحكومية الدولية تتصدي باقتدار وطموح للمسائلَ المعقدةَ التي تأتي في صميم ولايتها، الأمر الذي يضيف حقاً إلى رصيد أعمال اللجنة ورئيسيها المشاركين، السيد مختار والسفير مايانن. وكما أشار الآخرون، يمكن أن تكون هذه المسائل خلافية بشكل كبير، ولكن يبدو أن جميع المشاركين تقبلوا التوجيه الموصي بأن تسترشد الجهود بالأدلة والخبراء المتخصصين. وتجسد مسائل محددة في التقرير التطورات الإيجابية في مجال تمويل التنمية. وبشكل عام، يوجد تشديد كبير ومناسب على السياسات والبيئات المؤاتية لحفز تدفقات التمويل والاستثمار من جميع الأنواع. وهناك أيضا تشديد قوي على المسؤولية الوطنية في هذا الصدد.

وعلى وجه التحديد، نلاحظ، ضمن مفاهيم أخرى، التركيز على الاستراتيجيات المستدامة لإدارة الديون؛ وأهمية شفافية المالية العامة والتخطيط الجيد وتنفيذ الميزانيات؛ وأهمية البيانات لكل من هذه المسائل. وتتسق المفاهيم الأساسية الواردة في الجزء الخامس من التقرير، والمعنون ”النهج الاستراتيجي“، مع مناقشات ومنتديات مثل الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وكذلك مع توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، وتحظى بدعم دولي واسع النطاق. ويقدم التقرير إسهاما شاملا وقويا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وللمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر أن يعقد في أديس أبابا، في تموز/يوليه ٢٠١٥.

وفي بعض الحالات، كنا نود أن نرى نهجا أكثر وضوحا بشأن بعض المواضيع.على سبيل المثال، فإننا نشكك في معاملة جميع أو معظم المنافع العامة العالمية على أنها ذات طبيعة إنمائية، والمساواة على ما يبدو بين التنمية المستدامة وتغير المناخ. ويبدو أن مناقشة آليات التمويل الابتكاري تتحرك بسرعة كبيرة جدا لتصبح آليات ضريبية منسقة أو عالمية. وتعتقد الولايات المتحدة أن أي مصدر للدخل ينبغي أن يبقى تحت سيطرة السلطات الوطنية، ولهذا السبب لا نؤيد التعرفات أو الضرائب الإلزامية العالمية. ونجد ايضا أن النص ينتقد على نحو غير ملائم اتفاقات الاستثمار الدولية الثنائية، التي قد تكون ملائمة في بعض البلدان.

وأخيراً، كما قلنا في محادثات أخرى، فنحن نتشاطر الرأي القائل بأن الواقع الاقتصادي بحاجة إلى أن ينعكس في عملية صنع القرار. ومما لا جدال فيه أن البلدان النامية هي جزء رئيسي ومتزايد الأهمية من الاقتصاد العالمي. وقد اتُخذت خطوات كبيرة في تعزيز جعل العمليات تشاورية وشاملة للجميع على نحو أكبر، وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن الجمعية العامة يجب أن تظل واعية تماما بولايات المنظمات الأخرى واستقلاليتها وعمليات الإصلاح أو المناقشات التي تجري بوصفها شؤونا داخلية لتلك الهيئات.

ولن نحاول هنا إحصاء كل وجهات النظر بشأن هذا الناتج الطموح. ولكن يذكرنا ذلك بالقرار ٢٧٩/٦٨، الذي وافقت فيه جميع الدول الأعضاء على أن التقرير سيكون مساهمة مهمة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى مواصلة الحوار بشأنه على هذا الأساس. ونود أن نختتم كلمتنا مؤكدين خالص شكرنا للسيد مختار، والسفير مايانين وجميع أعضاء اللجنة على عملهم.

السيد بيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود ألمانيا أن تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي صباح اليوم.

ندرك جميعاً حتمية التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يواجه الانتهاء من وضع خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها عددا من التحديات. ومن خلال المناقشات بشأن تمويل التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تجري على قدم وساق، من الواضح فعلا أن إطارا للتمويل موجه أساسا نحو حشد مساعدة إنمائية رسمية إضافية وحده لا يمكن أن يحقق الاحتياجات التمويلية للخطة التحويلية المتوخاة لما بعد عام ٢٠١٥. وإدراكا لذلك، تجاوز الخطاب بالفعل التركيز التقليدي إلى نهج أوسع نطاقا يشمل زيادة استخدام طائفة واسعة النطاق من مختلف أنواع التمويل، وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والدور الهام الذي تضطلع به الوسائل غير المالية لتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

إن تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315) المعروض علينا اليوم وثيقة بالغة الأهمية ينبغي أن نستفيد منها في مناقشاتنا المقبلة. وترحب ألمانيا وتؤيد التقرير الذي سيوفر توجيهات قيمة للمؤتمر الدولي الثالث المقبل لتمويل التنمية في أديس أبابا.

ومن بين النتائج التي توصل إليها تقرير اللجنة أن المدخرات المالية العالمية تزيد عن وسائل التمويل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع. وبعبارة أخرى، فإن الموارد متاحة من حيث المبدأ؛ ونحتاج إلى حشدها واستخدامها بشكل فعال فحسب. والعامل الأساسي لحشد تلك الموارد سيكون تهيئة بيئة سياسية مفضية إلى اجتذاب الموارد المالية الموجهة نحو الاستثمار في التنمية المستدامة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إطار تنظيمي وسياساتي محسن على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، ينبغي أن ينصب التركيز على تهيئة بيئة سياسات بغية حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة من جميع المصادر. وفضلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، تلك موارد عامة محلية، وتدفقات رأس المال الخاص الدولي والوطني، يكملها أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسوف تضطلع تلك بدور هام في المساهمة في جميع أبعاد التنمية المستدامة.

ويمكن أن يوجهنا تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة في التوصل إلى إطار سياساتي لأغراض تمويل التنمية المستدامة يمكن أن يكيف توافق آراء مونتيري للتصدي للتحديات على طريق التنمية المستدامة. ونود أن نشكر شكرا صادقا الخبراء من جميع مناطق العالم الذين أسهموا في تقرير اللجنة الهام.

السيدة تشن ينغ تسو (الصين) (تكلمت بالصينية): ترحب الصين بعقد هذه الجلسة، وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود الصين أن تدلي بالآراء التالية بشأن تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

أولاً، فيما يتعلق بطابع التقرير بوصفه متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، يحدد التقرير الخيارات المتعلقة بتمويل التنمية، لكنه لا يعكس سوى آراء بعض الخبراء ولا يمكن أن يمثل آراء جميع الدول الأعضاء على نطاق واسع. ويمكن أن تكون الخيارات الواردة في التقرير بمثابة مرجع للدول الأعضاء في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لكن ينبغي للدول الأعضاء في الجمعية العامة مناقشة المحتويات ذات الصلة بشكل كامل ولا يمكن لمحتوياته الحكم مسبقا على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا، فيما يتعلق بالعلاقة بين تمويل التنمية المستدامة وتمويل التنمية، فإن تمويل التنمية المستدامة هو عملية متابعة لمؤتمر ريو+٢٠، في حين أن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

هو متابعة لعمليتي توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بهدف تيسير قضية التمويل الإنمائي العالمي. وينبغي أن يستند المؤتمر الدولي الثالث على توافق آراء مونتيري، ويولي التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير الاعتبار الواجب. غير أن ولايات وعمليات كل منهما تختلف عن بعضها البعض وينبغي عدم الخلط بينهما.

ثالثاً، فيما يتعلق بمحتوياته، فإن التقرير يقول إن عملنا ينبغي أن يسترشد بمبادئ ريو، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويشدد على أن القضاء على الفقر أكبر التحديات التي تواجه المجتمع العالمي وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويوصي بأن تختار الحكومات الوطنية وسائل التمويل المناسبة وفقا لوقائعها الوطنية. إنه يسلط الضوء على دور المساعدة الإنمائية الرسمية، ويسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه إجراء حكوميا دوليا طوعيا، مكمل للتعاون فيما بين الشمال والجنوب. وتؤيد الصين هذه الآراء.

بيد أن التقرير لم يقر بمركز المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها القناة الرئيسية لتمويل التنمية، ومسؤولية البلدان المتقدمة النمو. ويشدد بدرجة مفرطة على التمويل المحلي ورأس مال القطاع الخاص، ومشاركة العديد من أصحاب المصلحة ودور الاقتصادات الناشئة ويطبق مبادئ التعاون بين الشمال والجنوب، من قبيل فعالية المعونة، على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولا تزال تلك المسائل مثيرة للجدل فيما بين الدول الأعضاء، ولا ينبغي طرحها في المفاوضات الحكومية الدولية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يشكركم وفد البرازيل، سيدي، على عقد هذه الجلسة الخاصة في الوقت المناسب لاتخاذ قرار اليوم يتضمن آراء وبيانات من الدول الأعضاء بشأن محتويات تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، وخيارات السياسات الموصى بها الواردة فيه.

والملاحظات التالية مقدمة من البرازيل بصفتها الوطنية بوصفها مكملة لموقف مجموعة ال ٧٧ والصين، الذي نؤيده بشكل كامل.

بينما نستعد للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه عام ٢٠١٥، يجب علينا اعتبار وثيقة لجنة الخبراء بوصفها من المدخلات لدعم المناقشات. بيد أنها ليست تعبيرا عن توافق آراء أعضاء الأمم المتحدة، لسبب بسيط هو أنها ليست وثيقة حكومية دولية متفق عليها. في الواقع، عمل معظم أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية، والتقنية، وليس بصفتهم ممثلين للموقف الرسمي لبلدانهم.

إن محتويات التقرير متفاوتة. يمكننا أن نتفق مع بعض التحليلات والتوصيات، لكننا نختلف مع البعض الآخر. ومن الناحية الإيجابية لم يتجاهل التقرير مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وقدرات كل منها. وهذا وفقا للفقرة ٢٤٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، التي تشدد على أن أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق عالمياً على جميع البلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الحقائق والقدرات الوطنية ومستوى التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

وقد أقر الخبراء على النحو الواجب بالدور التكميلي للتعاون بين بلدان الجنوب، للتعاون بين الشمال والجنوب وفقا للوثيقة الختامية لنيروبي في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٠٩، التي أيدها القرار ٦٤/٢٢٢. ونقدر الإشارة إلى المقرر ١٨/١ (٢٠١٤) للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي

تعزز توصياته التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة ويسهم في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إلا أن التقرير أهدر فرصة سانحة للاستفادة من المسائل التي نعتقد أنه كانت ولا تزال هناك إمكانية للتوصل بشأنها إلى أرضية مشتركة.

وأشير بصفة خاصة إلى ما تبقى من الولايات التي أسندت بموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والترتيبات الممكنة المتعلقة بآلية تيسير التكنولوجيا لاستحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونشرها ونقلها.

يسبق تقرير لجنة الخبراء نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بأهدافه الـ ١٧ وغاياته الـ ١٦٩، التي نظرت فيها الجمعية العامة في وقت تالٍ واعتمدتها على أنها الأساس الرئيسي لتعميم أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا للقرار ٣٠٩/٦٨. ومن الواضح لنا الآن أن تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يساوي بشكل أساسي تمويل مجموعة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وفقا لنتائج الفريق العامل المفتوح العضوية.

ونحن بحاجة إلى توضيح طرق تنفيذ جميع الأهداف بشكل أفقي والهدف ١٧ على وجه الخصوص، بدءاً بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن ليس قصراً عليها. ينبغي أن يتم تحديث إطار مونتيري/الدوحة ليواكب هذا المسعى العالمي التحولي الطموح الأوسع نطاقا من الناحية المواضيعية ً من الأهداف الإنمائية للألفية، ويختلف في طبيعته بلا شك. والمهمة التي نحن بصددها هي دمج إطار مونتيري/الدوحة مع رؤية مؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى مواءمة التمويل الدولي لأغراض التنمية من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر والقضاء عليه، ومكافحة عدم المساواة وتعزيز نمو مستدام بيئياً وشاملا للجميع اجتماعيا.

ولا يوفر مفهوم المنافع العامة العالمية المقترح، في محاولته إنشاء علاقة هرمية بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، كما هو موضح في الشكلين ٥ و ٦ من تقرير لجنة الخبراء، وضوحاً مفاهيميا كافياً أو استخداماً تشغيلياً ليساعدنا على تعبئة الموارد. ولذلك، نعتبر أنه من السابق لأوانه إقراره في المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية. وهناك عدم دقة متأصل سينبغي معالجته إن كنا نود في المستقبل إعادة النظر في هذه المسألة.

إن المنافع العامة العالمية مفهوم لم يسبق مناقشته أو تعريفه في الأمم المتحدة على الصعيد الحكومي الدولي، ولم يعطنا الخبراء أنفسهم تفسيرا للمصطلح ليمكن لنا النظر في العمل في إطاره. ومن أجل المساهمة بفعالية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن تركز عملية أديس على أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف واضحة وعملية وتفسر نفسها بنفسها وتترجم بشكل أفضل المصطلح المجمل للتنمية المستدامة الذي فُصّل بإسهاب وبكل تفصيل على أعلى مستوى في مؤتمر ريو+٢٠.

ويجب القول إنه بإعطاء أولوية للتغير المناخي على الأبعاد الأخرى، فإن المنافع العامة العالمية تتعارض مع القرار المتخذ في عام ٢٠١٢ باعتبار القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم. وقد وُضع القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة في صدارة أولويات التنمية المستدامة إلى جانب الأهداف الهامة الأخرى المتفق عليها مثل تغيير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، مع قيام البلدان النامية بدور قيادي في حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الطريق إلى أديس أبابا ليس ممارسة في تعبئة الموارد من أجل تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. فلتغير المناخ مسار خاص به في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع توقع الاتفاق على التزامات جديدة في باريس بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ولذلك، يجب أن يستمر اعتبار أن تمويل أنشطة المناخ موارد إضافية وجديدة تتعلق بالتعبئة من أجل مجموعة أوسع نطاقا من الأهداف ذات الصلة بأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة المنصوص عليها في مجموعة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي تتراوح بين القضاء على الفقر ومكافحة أوجه عدم المساواة إلى تعزيز التعليم والصحة والتوازن بين الجنسين. وتغير المناخ هو أحد الأهداف الـ ١٧ التي وردت في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وما يبرزه في الواقع هو العلامة النجمية التي تشير إلى أن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الرئيسي للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

ولكن على صعيد التكنولوجيا، هناك فرصة لتوجيه انتباه أكبر إلى مزيد من الاهتمام بتمويل التكيف وتمويل نقل التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً، بما في ذلك من خلال أوجه المرونة في مجال حقوق الملكية الفكرية وتلك الناشئة عن الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، كعوامل ميسرة للوصول إلى التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً لأغراض التنمية المستدامة وكعوامل لتسريع تحقيق أنماط أكثر مستدامة في الاستهلاك والانتاج.

إن أي محاولة لإعادة كتابة إطار مونتيري/الدوحة سوف تؤدي إلى نتائج عكسية، لأن جميع الأعضاء عموما يقبلونه باعتباره الإطار المفاهيمي للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وفي هذا الصدد، لا بد من تعديل الهيكل الذى يقدمه تقرير لجنة الخبراء والذي يتجسد في خريطة الطريق التي قدمها الميسرين لدعم إصدار وثيقة ختامية في تموز/يوليو ٢٠١٥ تعكس على نحو وثيق وتشبه الفصول الستة الأساسية في الوثائق الختامية لمؤتمري مونتيري/الدوحة وهيكلها العام ومحتوياتها.

نحن قلقون بشكل خاص أن الخبراء أعطو الإصلاح وتعبئة الموارد على المستوى المحلي، بما في ذلك من خلال الشراكات والتمويل المختلط، أهمية أكبر بكثير من التجارة الدولية والمسائل المنهجية التي، في رأينا، هي حقا عوامل التمكين الرئيسية للتنمية المستدامة. إن الطابع التوجيهي لأكثر من مائة خيار أمام واضعي السياسات يمثل تقهقرا ولا يتماشى مع الاتجاه الحالي للاعتراف بالملكية الوطنية، والعمليات الديمقراطية التشاركية المحلية وحيز السياسات العامة، بوصفها استراتيجيات وطنية فعالة للتنمية المستدامة. وقد تجلى ذلك مرارا وتكرارا خلال أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها بما في ذلك في البلدان المتقدمة النمو.

القطاع الخاص ليس هو الحل السحري لتحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب المؤسسات والسياسات والبرامج الوطنية القوية، والتعاون الدولي لبناء القدرات والأطر التنظيمية المناسبة. لقد أظهر الدور الاستراتيجي للسياسات العامة والتأثير الإيجابي للسياسات الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية المشروطة على الاقتصاد الكلي في البلدان النامية فعالية اتباع نهج متعدد الأوجه بشكل أكبر في التصدي لتحديات التنمية.

و لم يقدم لنا الخبراء إلا القليل مما يمكننا العمل عليه فيما يتعلق بعملية متابعة تشمل مونتيري – الدوحة – أديس أبابا، وهي مسألة تم إبرازها في الفقرات من ٦٨ إلى ٧٣ من توافق آراء مونتيري (A/CONF.198/11، المرفق)، في إطار القسم الثالث المعنون ”المثابرة على العمل“. يجب أن توفر العملية التحضيرية مجالا لمناقشات بناءة بشأن آلية متابعة مؤسسية واضحة للأمم المتحدة، إذ أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية هو المؤتمر الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي ما زال يفتقر إليها،

وإلى إطار ضروري لمساءلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن الإجراءات المتخذة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص. وكدول أعضاء، لا يمكننا التفكير جدياً في توسيع الأمم المتحدة نطاق شراكاتها مع كيانات القطاع الخاص في سياق تمويل التنمية المستدامة من دون وجود إطار فعال للمساءلة وهو ببساطة لا وجود له حالياً.

وعلى النقيض من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنمية المستدامة، لم تسمح لجنة الخبراء بمشاركة كبيرة من المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في مداولاتها. وهذا يحتاج إلى تصحيح في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخلال المؤتمر نفسه وذلك لضمان إيلاء الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان للتنمية المستدامة الذي توفره المنظمات غير الحكومية. يجب كفالة المساواة الفعالة في المشاركة للمجتمع المدني مقارنة مع قطاع الأعمال لأننا نتعامل مع دوائر مختلفة غير متناظرة تماماً في قدراتها على التأثير والوصول إلى مواقع صنع القرار والتمويل الذاتي.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لنا اليوم. ويؤكد وفد بلدي مجدداً التزامه بالعمل في تعاون وثيق مع جميع الوفود والمجتمع المدني والشركاء الآخرين، بينما نضع اليوم هذا الأساس المهم لعمليتنا التحضيرية من أجل صياغة الوسائل الفعالة لتنفيذ خطة التنمية العالمية والتحولية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمناقشة تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315). ونظرا لطبيعة اللجنة، فإننا نعتبر المناقشة في هذا المحفل الأوسع نطاقا مهمة للغاية.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تماما ما قاله ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وسأؤكد على بضع نقاط بصفتنا الوطنية.

إن التقرير قيد النظر هو نتيجة ١٢ شهرا طويلة من العمل الجاد لخبراء متميزين. ونحن سعداء بإحاطة الجمعية العامة علما على النحو الواجب بالتقرير. وفي رأينا، فإنه يمثل إسهاما هاما في المناقشات المقبلة بشأن تمويل التنمية وفي دارستنا لتمويل خطة التنمية المستدامة. والعديد من التوصيات الواردة فيه ملائمة جدا حقا لكي نناقشها على نطاق أوسع. ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أن توافق آراء مونتيري لا يزال يشكل أهم الأطر الأساسية للدفع قدما بالمناقشة المتعلقة بتمويل التنمية. والمجالات الستة العريضة المحددة في مونتيري، والتي يكملها المجال السابع المحدد في الدوحة، تمثل خطة العمل العالمية الأكثر شمولا لتمويل التنمية. وكان العالم سيصبح مكانا أفضل بكثير اليوم لو جرى تنفيذ جميع التوصيات الواردة في الخطة بشكل كامل. وبينما نشرع في الجولة الثالثة من عمليات تمويل التنمية، يجب علينا تجديد الالتزام بنتائج مؤتمر مونتيري واستعراض التقدم المحرز وتعزيز جهودنا في المجالات التي تتضمن نقاط ضعف.

ويجرى التأكيد على تعبئة الموارد المحلية مرارا وتكرارا بوصفها المصدر الرئيسي للتمويل. ولا يمكن إنكار أن المسؤولية الأولية عن تحقيق التنمية تقع على عاتق السلطات الوطنية وأن التعاون الدولي ينبغي أن يكمل فحسب الإجراءات الوطنية. ومع ذلك، من الصحيح أيضا أنه بدون بيئة مواتية، فإن حشد الموارد المحلية قد لا يؤدي إلى تحقيق نتائج مرضية. وتتمثل بعض التحديات البارزة المتعلقة بحشد الموارد المحلية في التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من الضرائب وتجنبها. وغالبا ما تكون هذه مسائل مرتبطة بالقدرات والحوكمة، ولكن غياب خطة مشتركة للدول في مجال الضرائب يشكل أيضا أحد أسباب هذه

الحالة غير المفيدة. ومن الواضح أنه بدون تعاون دولنا، لا يمكن التغلب على هذه التحديات على نحو فعال.

ورغم التقارير المتعددة المتعلقة بالتراجع التدريجي للمساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، فإنها تبقى المصدر العام الأكثر أهمية في مجال تمويل التنمية. وهي تكتسي أهمية كبيرة لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدة. ومما يؤدي إلى الإحباط أنه بعد سنوات طوال من الالتزام الذي جرى التعهد به في مونتيري، لم يتحقق بعد الهدف المتمثل في تقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان النامية، مع تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من هذه النسبة لأقل البلدان نموا. ورغم إحراز بعض التقدم، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال عند مستوى ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، مما يشكل أقل من نصف هدف مونتيري. وبالنظر للإطار الطموح الذي يلوح في الأفق لأهداف التنمية المستدامة، والذي سيتطلب زيادة هذه المساعدة، يتعين على البلدان المتقدمة النمو تحديد جداول زمنية لتحقيق هذا الهدف.

وجنبا إلى جنب إلى قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن نوعيتها تكتسي نفس القدر من الأهمية. وقد دعا توافق آراء مونتيري الجهات المانحة إلى زيادة فعالية هذه المساعدة وشجع إعلان الدوحة جميع المانحين على تحسين نوعية المعونة وعدم ربط المعونة بشروط إلى أقصى حد ممكن. وهذا أبعد ما يكون عن الواقع. صحيح أنه لا يمكن تنفيذ خطة التنمية المستدامة بالكامل بالاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها. وينبغي أيضا النظر في الاستثمار المباشر الأجنبي، وغيره من مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص. ولدى تلك التدفقات القدرة على توفير فرص عمل لائقة وتسهيل نقل التكنولوجيا وتوليد الموارد المحلية من خلال الضرائب. وللأسف، فإن معظم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي تذهب إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل ولا تكاد تصل إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، التي هي في أشد الحاجة إليها.

من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي التدفقات المالية الخاصة التي تدار بصورة سيئة إلى عدم الاستقرار المالي وتؤثر سلبا على الفئات المهمشة وعلى البيئة. إن أحكام وشروط العقود غالبا ما تكون غير مواتية للبلد المضيف وتؤدي إلى خروج الموارد من خلال عمليات إعادة الأرباح إلى البلدان الأصلية. وفي غياب قواعد عالمية تكفل ممارسات تجارية مسؤولة، يمكن بسهولة للشركات الكبرى والمستثمرين والشركات عبر الوطنية انتهاك الحقوق والتسبب في تدهور البيئة مع الإفلات من العقاب. ونحن بحاجة إلى النظر في هذه المسألة في سياق المناقشات المقبلة بشأن التنمية المستدامة. وفي رأينا، ينبغي البحث عن حل أفضل للموارد الإضافية التي تشتد الحاجة إليها، ويُفضل أن يتم ذلك من خلال آليات تمويل عام مبتكرة من أجل ضمان استدامة عملية التنمية والقدرة على التنبؤ بها.

وعلى خلفية عدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، يمكن للتجارة أن تؤدي دورا محوريا فيما يتعلق بتعويض النقص في تمويل التنمية. لكن النظام التجاري الحالي غير موات للبلدان النامية. ومن المحبط للغاية أن جولة الدوحة الإنمائية قد انتهت تقريبا. وعلى هذا النحو، لا يزال أحد المساعي المهمة الحاسمة لإتاحة وصول منتجات أقل البلدان نموا بلا رسوم جمركية وبلا نظام حصص إلى أسواق البلدن المتقدمة النمو، أمرا بعيد المنال. وباختصار، يتعين علينا معالجة المسائل النظامية لتمويل تنميتنا في ممارستنا الحالية. وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية العالمية، بما يكفل للبلدان النامية مراكز عادلة ومنصفة في عملية صنع القرار، هو موضوع الساعة، وينبغي أن يتم ذلك بما يتماشى مع توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وقرارات ووثائق الأمم المتحدة العديدة.

وأخيرا، فيما يخص مسألة تغير المناخ، من الواضح أن التمويل التقليدي للتنمية لا يمكن ولا ينبغي إدماجه في التمويل المتعلق بالمناخ، لأن هذا الأخير يتطلب موارد ضخمة لأغراض التخفيف من الأثر والتكيف. وينبغي أن يكون التمويل المتعلق بالمناخ ملائما وجديدا وإضافيا. ونحن نتطلع إلى المشاركة في جميع تلك العمليات بشكل بناء خلال الأيام المقبلة.

السيد شيرباكوف (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أشكر لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على العمل الذي أنجزته فيما يخص التقرير المتعلق بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

لا يزال القضاء على الفقر يمثل التحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم. لذلك، لا ينبغي النظر إليه من منظور اقتصادي فحسب، بل من منظور سياسي. فنحن لا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع حقا إلا من خلال التزام حقيقي.

ومن المهم تحديد مصادر تمويل التنمية وإتاحة وسائل تنفيذ فعالة وكفؤة لتحقيق الأهداف العالمية. ولذلك، ليس من المهم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة فحسب، ولكن أيضا تعزيز وتنشيط عمليات متابعة تمويل التنمية وتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف والإجراءات اللازمة للتغلب على تلك القيود، فضلا عن دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ينبغي أن يدرك تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة التحديات وأوجه التباين المختلفة بين بلداننا. إن إكوادور، شأنها شأن العديد من البلدان المتوسطة الدخل، عليها التعامل مع أوجه التفاوت، وعلى هذا النحو، نعتقد أن التقرير ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاستبعاد الاجتماعي، بالإضافة إلى الفقر، من زاوية الدخل.

وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية أداة رئيسية في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ولذلك، ومن الأهمية بمكان للبلدان المتقدمة النمو أن تنفذ بحسن نية الالتزامات التي تعهدت بها، ألا وهي، مساعدة إنمائية رسمية بنسبة ٠,٧ في المائة للبلدان النامية وبما يتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. التمويل من أجل التنمية خطة أساسية للتعاون من أجل التنمية على هذا النحو، ومن ثم، يجب أن يكون إطارا مستقلا بعد وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وينبغي ألا يذكر التقرير بعض السبل ووسائل التعاون فحسب، بل يجب أن يشير إلى كل منها حسب أهمية كل حالة على حدة. ويعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملاً أساسياً للتعاون بين الشمال والجنوب ولكنه ليس بديلاً عنه. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهد جماعي للبلدان النامية، استناداً إلى مبدأ التضامن، بما يتفق مع مع السياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتوقعاتها.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، علينا أن نواصل مناقشة وتبادل وجهات النظر بسبب اختلاف درجات المشاركة والأدوار التي يضطلع بها القطاع الخاص في سياقاتنا الوطنية. وستكون الدولة دائماً محور تصميم وتنفيذ سياساتها الخاصة في مجال التنمية والفاعل الرئيسي فيه. ولذلك، يجب على الدول الأعضاء تحليل التقرير، الذي بينما قد يسهم في المؤتمر، لم يجر التفاوض بشأنه بشكل كامل على المستوى الحكومي الدولي. ولا هو الوثيقة الوحيدة المتاحة؛ بالرغم من أن التقرير وثيقة هامة، يجب الاضطلاع بعملية إعداد قوية بشكل بناء وديناميكي مع المشاركة الكاملة ومع مراعاة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وليس من مجموعة صغيرة فحسب، إذ سيكون المؤتمر الثالث فرصة ممتازة لتكثيف وتحديد الجهود التي تبذلها جميع الدول للقضاء على الفقر وتحقيق النمو والتنمية المستدامة. ولذلك، يجب أن نعزز الاتساق والتنسيق لإيجاد

أوجه التآزر مع العمليات الحكومية الدولية الأخرى في الأمم المتحدة وتجنب ازدواجية الجهود، التي لا تعني أن العمليات الأخرى التي تسهم في القضية يجب أن تتوقف.

سيحكم الجيل المقبل على النتائج التي سنسلمها السنة المقبلة، وهو أمر بالغ الأهمية لنا جميعا، نحن الذين نشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، حيث أن هذا سيسهم في وضع خطة التنمية لـ ١٥ عاما مقبلا. وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بالعمل البناء خلال عملية التفاوض التي ستفضي بنا إلى أديس أبابا. ويحدونا الأمل في أن تحقق تلك العملية نتائج كبيرة.

السيد جاف (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة. تؤيد فرنسا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، التي صدر بها تكليف بموجب الوثيقة الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، جمع الخبراء من جميع مناطق الشمال والجنوب. ومن خلال العمل المكثف، توصلوا إلى توافق آراء بشأن التقرير والعديد من المقترحات، التي استندت إلى الواقع. واقترح التقرير ١١٥ توصية يمكن أن يستخدمها كل بلد في حالته الخاصة.

وثانيا، يشير التقرير إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإنه يشدد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لن تكون كافية أبدا للاستجابة لحجم الاحتياجات في مجال التنمية المستدامة. وتحقيقا لتلك الغاية، يشير التقرير إلى مجموعة كبيرة من الموارد العامة والخاصة، والمحلية والدولية التي ستكمل المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنه من الممكن حشد هذه الموارد لتمويل التنمية المستدامة. ولذا يتمثل التحدي الرئيسي في تركيز المصادر المختلفة للتمويل على احتياجات التنمية المستدامة. وبالمثل، يؤكد التقرير، على سبيل المثال، أنه يمكن استخدام الموارد العامة لزيادة التدفقات المالية الخاصة في تمويل التنمية المستدامة في إطار التمويل المختلط.

ثالثاً، يستند التقرير على الإنجازات التي تحققت من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ لتعزيز نهج يقوم على تمويل التنمية المستدامة، أي، تمويل التنمية الذي لن يعرض مستقبل الأجيال المقبلة للخطر.

ويشير التقرير إلى الأهمية المحورية لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بينما يقترح تكييف هذه الإنجازات مع الحقائق الراهنة. في ذلك الصدد، يشاطر التقرير ويستكمل الرؤية الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) ويتفق تماما مع تلك الأعمال. لهذا نرحب بهذا التقرير ونأمل في أن يكون إسهاما كبيرا في عملنا في التحضير لمؤتمر أديس أبابا.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، لتنظيم هذه الجلسة، التي أتاحت لنا التعرف على تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315).

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن ألقي هذا البيان بالنيابة عن أقل البلدان نمواً. تؤيد المجموعة البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتشيد مجموعة أقل البلدان نموا بكم، سيدي، لمنحها فرصة التعبير عن موقفها بشأن تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة. يشير تقرير لجنة الخبراء إلى أنه يمكن إتاحة ٢٢ تريليون دولار من المدخرات العالمية السنوية لتلبية احتياجات التمويل الكبيرة للتنمية المستدامة. بيد أن معظم

الموارد لا تخصص حيث تمس الحاجة إليها، بل ومن شأن تحول طفيف في الطريقة التي تخصص بها الموارد أن يكون له أثر ضخم.

ويشدد التقرير على الحاجة إلى إعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويدرك التقرير أنه في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، فإن التمويل الدولي العام لا يزال حاسم الأهمية. وإضافة إلى ذلك، يدرك التقرير أن معدلات الادخار المحلي الإجمالي في كثير من أقل البلدان نموا لا تزال أقل بكثير من المبلغ اللازم لتحريك الاستثمار المحلي المستدام.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، يقر التقرير بأن أقل البلدان نمواً لا تتلقى سوى جزء صغير – أقل من ٢ في المائة – من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونود على وجه التحديد الإشارة إلى التوصيات الواردة في التقرير التي تفيد بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تفي بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المناسب وألا تتجاهلها أبدا أو تنتقص منها. وينبغي أن تعترف الدول الأعضاء تحديدا بالفجوات التمويلية الكبيرة في البلدان الأقل نمواً وغيرها من البلدان الضعيفة، لكي تواصل بذل الجهود المطلوبة للحفاظ على المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نمواً ومن هم في أمس الحاجة إليها وزيادتها.

ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تحصل على ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المبالغ المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

على الرغم من بعض العناصر الإيجابية في التقرير، كنا نريد أن نرى عدداً أكبر من التوصيات المحددة بشأن جميع مجالات وسائل التنفيذ. ويشير التقرير إلى مصدرين قيّمين للتمويل، غير أنه لم يوضح كيفية الوصول إليهما. علينا أن نعمل على ذلك في سياق المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وتتوقع أقل البلدان نمواً اتخاذ قرارات محددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، وتخفيف عبء الديون، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا والإدارة الاقتصادية العالمية. وسوف نبين موقفنا بوضوح في الوقت المناسب.

تود أقل البلدان نمواً أن تسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الالتزامات التي قُطعت في برنامج عمل اسطنبول لمساعدة نصف أقل البلدان نمواً على بلوغ مستوى الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. تود أيضاً أقل البلدان نمواً أن تسترعي الانتباه إلى برنامج عمل كوتونو من أجل بناء القدرات في أقل البلدان نمواً، واعتمد ذلك البرنامج المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً ولشركائها الذي انعقد في بنن في تموز/يوليه. ويتضمن مؤشرات واضحة على احتياجات أقل البلدان نمواً في مجال التمويل لبناء القدرات الإنتاجية.

ونهيب بالمجتمع الدولي العمل على إزالة العقبات المؤسسية التي تحول دون وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق المالية العالمية من أجل تمويل مشاريعها الأساسية لإنهاء الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ونحض على تحسين إطار التعاون لمكافحة التدفقات المالية غير الشرعية واستعادة الأصول التي تم تحويلها من خلال قنوات غير شرعية. ونحض الجمعية العامة على تناول المسألة المتعلقة بتنظيم أنشطة وكالات التصنيف ليتسنى لها تعزيز استقرار البلدان وأن تكون مساءلة عن أخطاء الحكم والتقييم.

تحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم هادف لتفعيل ثرواتها الوطنية من الموارد مما سيعجل من تحولها الاقتصادي والاجتماعي ومساعدتها على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي إيلاء أولوية أعلى للاحتياجات المالية لأقل البلدان نمواً في الهيئات العالمية لاتخاذ القرارات لتحقيق مزيد من الإنصاف وتقليص الإجحافات القائمة فيما بين الدول.

(تكلم بالفرنسية)

لا بد من إيلاء اهتمام خاص لمسألة حصول أقل البلدان نمواً على التسهيلات المالية المنفذة في سياق مكافحة تغير

المناخ. ومن هنا، نهيب بالأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها بأن تيسر تنفيذ الآليات لمساعدة أقل البلدان نمواً على الحصول على الموارد المتاحة في سياق تمويل مكافحة تغير المناخ. إن ما هو على المحك شمولية جهود المجتمع الدولي لوضع جميع البلدان الأقل نمواً على درب التنمية المستدامة والازدهار المشترك مع حفظ الكرامة للجميع.

السيد بيكو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبوليفيا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

نود في البداية، أن نهنئ لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة على عملها الذي قامت به في إعداد التقرير قيد النظر (A/69/315). ونسلم بماهية التقرير بوصفه مساهمة قد تكون مجدية في المناقشات المزمع عقدها في سياق المؤتمر الثالث المعني بتمويل التنمية المستدامة. كذلك نرحب بعقد هذه المناقشة المهمة. وكما ورد في البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، نعتقد أن هذه الجلسة ستضيف قيمة إلى التقرير لأنها ستأخذ في الحسبان آراء وملاحظات الدول الأعضاء التي لم تتمكن من طرح وجهات نظرها لدى إعداد التقرير، الأمر الذي كان أحد الشواغل لدى المجموعة.

إن تمويل التنمية يؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بمن فيها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع أننا نأمل من المؤتمر الثالث لتمويل التنمية تحقيق نتائج طموحة تتجاوز تلك التي تحققت في مؤتمري مونتيري والدوحة، نعتقد أن من الحيوي تنشيط عمليات متابعة تمويل التنمية وتحديد العقبات والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف ودعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الجهة الأخرى، على الرغم من أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تقر بسائر التحديات والتباينات المختلفة التي تواجهها بلداننا، تعتقد الأرجنتين أنه من المهم إدراج استئصال شأفة الفقر المدقع وتعزيز الشمول الاقتصادي والاجتماعي بوصفها من بين المواضيع الرئيسية في الخطة.

وكما قال آخرون، نعتقد أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يشكلان إطاراً مفاهيمياً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتعبئة الموارد على أساس تنوع المصادر والاستخدام الفعال للتمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. أما فيما يتعلق بالتمويل المحلي، فلا بد لجهود الأمم المتحدة من أن تنصب على قضايا التعاون الدولي وإقامة توازن في تعبئة الموارد الوطنية مع التركيز في الوقت نفسه على الموارد الدولية. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، علينا أن نواصل المناقشة وتبادل الآراء بسبب المستويات المختلفة في المشاركة والأدوار التي يؤديها هذا القطاع في سياقاتنا الوطنية.

تقر الأرجنتين بشكل خاص بأهمية الإدماج في تقرير التعاون بين بلدان الجنوب الذي يكمل المساعدة الإنمائية الرسمية ولا يحل محلها. كذلك تقر الأرجنتين بوصف التقرير للتعاون بين بلدان الجنوب بأنه طوعي ويجري على الصعيد الحكومي الدولي ومتنوع. وفي الحقيقة، إنه جهد جماعي تقوم به البلدان النامية على أساس مبادئ التضامن، وأنه جهد محدد، وفقاً للسياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتوقعاتها.

ومهما يكن من أمر، علينا أيضاً أن نشدد على أننا شهدنا مع القلق بعض القياسات الكمية في التقرير، من قبيل الجزم بأن التعاون بين بلدان الجنوب يُقدر بـ ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ذلك الصدد، نود أن نقول أن التعاون بين بلدان الجنوب لم يجرِ تقييمه بعد ولم تحدده البلدان النامية بصورة شاملة. لذلك، فإن هذا التقدير موضع شك وينبغي أن لا يؤدي إلى استخلاص أي استنتاجات أو تعهدات ملزمة.

من الجهة الأخرى، لم تتطرق الوثيقة سوى مرة واحدة إلى التعاون الثلاثي. ويجري الترويج لهذا التعاون في البلدان النامية على أساس فهم مؤداه أنه مفترق طرق بين نموذجين

للتعاون ونقطة التقاء بين أصحاب المصالح الآخرين في التنمية. ويؤدي ذلك إلى صعوبة في تكامل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، أي بتوحيد مواردها البشرية والمالية وقدراتها، من دون اندماج أو تحويل انتباهها عن المبادئ التي تشكل الخصائص المحددة للتعاون بين بلدان الجنوب، وهي: التضامن، والمنفعة المتبادلة، والمرونة، والرؤية الأفقية، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، وتوافق الآراء والمساواة.

أما فيما يتعلق بتشديد التقرير على إمكانية التحرك قدماً نحو آليات تمويل ابتكارية، فتود الأرجنتين أن تشدد على أن ذلك النوع من الآليات يجب الاتفاق عليه على الصعيد الحكومي الدولي ومن دون فرض شروط. وبينما وردت في التقرير إشارات عديدة إلى الكفاءة والمساءلة، فهي متعادلة بين الالتزامات التي تضطلع بها البلدان النامية وتلك التي تضطلع بها البلدان المتقدمة النمو. وفي ذلك الصدد، يعتقد بلدنا أن تلك العمليات يجب أن تقررها السلطات الوطنية وليس باستخدام مبادئ توجيهية قياسية غريبة عن الطبيعة المتنوعة للتعاون الدولي.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن التقرير يتناول بنفس القدر من الاهتمام المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع في إطار منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وهي نتاج عملية بوسان التي أطلقتها لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن الوفد الأرجنتيني لا يتفق مع هذا الأمر، لأن الهيئة الأولى متعددة الأطراف تشارك فيها جميع الدول، في حين أن الثانية ليست كذلك.

وترحب الأرجنتين بإشارة التقرير إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ولكننا نشعر بالقلق إزاء التطبيق غير الصارم لهذا المبدأ في التقرير. وهذا واضح، على سبيل المثال، بخصوص قضايا المناخ حيث تستند خيارات السياسة العامة إلى واقع البلدان المتقدمة النمو، في حين أنها ينبغي أن تلبي الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان النامية. ويقترح التقرير أن تعتمد البلدان النامية التدابير التي تنفذها بعض البلدان المتقدمة النمو، مثل فرض ضريبة على الكربون وتقييد الاستثمارات التي تسهم في الانبعاثات المباشرة وتشجيع منح مكافآت للعاملين في مجال الأبحاث وتطوير الطاقة النظيفة، وهي أمور لا يستطيع تنفيذها سوى عدد قليل من البلدان النامية، فضلا عن المدفوعات التي تُؤدى لقاء بعض خدمات النظم الإيكولوجية والمساءلة البيئية، من بين أمور أخرى.

وفي الختام، تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بالمشاركة بنشاط وعلى نحو بناء في المرحلة المقبلة من التحضيرات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على تصميم وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.32، المعنون ”تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.32؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.32 (القرار ٦٩/١٠٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال والبند ١١٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى موعد تعليق الدورة الحالية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تعليق الدورة التاسعة والستين يوم الثلاثاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومع ذلك، ونظرا للأعمال التي ما زال يتعين الانتهاء منها خلال هذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد التعليق إلى يوم الأربعاء، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. إن لم يكن هناك اعتراض،

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على إرجاء موعد تعليق الدورة إلى يوم الأربعاء، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الخامسة. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على توصية المكتب بأن تنتهي اللجنة الخامسة من عملها في موعد غايته يوم الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. غير أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغني بأن اللجنة تطلب تمديد عملها إلى يوم الثلاثاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وذلك في ضوء أن هذا التمديد من شأنه أن ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات المعروضة عليها والتي لم يتم البت فيها بعد. وعليه، ثم، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد أعمال اللجنة الخامسة حتى يوم الثلاثاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.